تعقبات الذهبي في كتبه على العقيلي في كتابه الضعفاء العائدة إلى الجرح

*محمد سليمان محمد البلوي**

ملخص

تتعلق الدراسة بمبحث مهم من أبحاث علوم الحديث الشريف، الذي يتعلق بالجرح والتعديل، ومادة البحث تعقبات الإمام الذهبي في (كتبه) على الإمام العقيلي في كتابه (الضعفاء الكبير)، حيث ذكر العقيلي في كتابه الضعفاء من الرواة ممن يغلب عليه الوهم والخطأ، ومن يخطىء في بعض حديثه، وأصحاب البدع ممن يغلو في بدعته ويدعو إليها، فتعقبه الذهبي في بعض هذه التراجم ورأى أن الأولى أن لا يذكرهم في كتابه (الضعفاء)، حيث قمت بدراسة هذه التعقبات، وبيان ما ترجح لي فيها مما وافقت به الإمام العقيلي أو وافقت به الإمام الذهبي.

الكلمات الدالة: العقيلي، الذهبي، الضعفاء، الجرح، التعقبات.

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، الهادي إلى الحق المبين، بعث نبيه بالحق، وجعل سنته مع كتابه دليلا للسالكين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى صحبه الغر الميامين، ومن سار على نهجهم، واقتفى أثرهم إلى يوم الدين.

يتعلق البحث بتعقبات الإمام الذهبي – رحمه الله – في كتبه على الإمام العقيلي– رحمه الله – في كتابه (الضعفاء الكبير)، العائدة إلى ردّ جرح بعض الرواة في كتابه.

ومن حسن الظن بعلمائنا الأفاضل، أننا نؤمن بأن الدافع إلى التعقب هو أن الحق أحب إليهم من الرجال، مع تقديرهم لهم، وهم بذلك يحقون الحق، ويردون الخطأ، ويقدمون خدمة لدين الله تعالى، من خلال خدمة سنة الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم.

مشكلة الدراسة:

بعد قراءتي لكتاب (الميزان) للذهبي، وكتبه الأخرى في الرجال تجلت لي ظاهرة في كتبه، وهي كثرة تعقبات الذهبي على العلماء العائدة إلى الجرح، بخاصة على العقيلي، وابن عدي، وابن حبان، وابن الجوزي، – وفي كتابه الميزان بصورة أكثر–، ومما لفت انتباهي، إطلاقه تلك العبارات على العقيلي مثل" تناكد العقيلي، [1] ضعفه العقيلي بلا حجة، [2] وذكره العقيلي فأساء،[3] تناكر العقيلي، [4] وغيرها من العبارات؛ مما دفعني لدراسة هذه التعقبات، ومعرفة مدى صحتها، ولكونه من أهل الإستقراء التام في الرجال وتعقبه على أحد علماء أهل الصنعة الكبار، حيث ضمنتها هذا البحث، ويجيب هذا البحث عن تساؤلات ثلاثة هي:

أولا: ما قدر هذه التعقبات.

ثانيا: هل كان الذهبي موضوعياً وعلى صواب في تعقباته كلها.

ثالثا: ما مدى دقة الذهبي في تناوله لهذه التعقبات.

أهمية الدراسة:

أولا: هذه الدراسة استقرائية لتعقبات الذهبي في(كتبه) على العقيلي في (الضعفاء) فيما يتعلق برد الجرح، التي تحتاج لبيان الراجح منها.

ثانيا: تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تعقبات لحافظ كبير محرر وناقد اتفقت الأمة على جلالته، على عالم لا يقل منزلة عنه في هذا العلم الشريف، بخاصة أن العقيلي من علماء عصر الرواية الكبار.

أهداف الدراسة:

إن من المعلوم أن لكل دراسة أهدافاً يُراد تحقيقها من خلالها، وهذه الأهداف تنطوي تحت المظلة الكبرى، وهي خدمة الدين من خلال خدمة الحديث الشريف، وأرجو من بحثي هذا أن أحقق ما يأتي:

أولا: أن ألفت انتباه الباحثين إلى دراسة تعقبات العلماء بعضهم على بعض، لما في ذلك من فوائد علمية غزيرة ومهمة، بخاصة تعقبات الذهبي على العلماء في كتبه.

ثانيا: إظهار جهود العلماء في الاستقراء، والبحث، والتنقيب،

* كلية الشريعة، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2016/7/3، وتاريخ قبوله 2016/10/8.

©2018 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

والتحرير، والتدقيق في العلوم الشرعية، بخاصة علوم الحديث الشريف.

ثالثا: إبراز منهجية العلماء في إحقاق الحق والصواب بكل لطف وأدب وخلق، من خلال كشف الأخطاء العلمية للسابقين، وذلك بالحجة والبرهان.

رابعاً: تقديم خدمة لكتابين هما عمدة في كتب الرجال.

الدراسات السابقة:

بعد أن وقع في نفسي أن أجمع هذه التعقبات في بحث مستقل، بحثت مليا وحثيثا عن شيء كُتب فيه، أو له صلة مباشرة أو غير مباشرة فيه، فلم أعثر لا قديما ولا حديثا، لا مستقلا ولا مُضمنا لغيره إلا ما جاء منها في تعليقات بعض أهل العلم، مما دفعني لأكتب هذا البحث مستعينا بالله ومتوكلا عليه.

منهج الدراسة: قامت على عدّة مناهج:

أولا: المنهج الاستقرائي، وذلك بجمع تعقبات الذهبي على العقيلي في الجرح.

ثانيا: المنهج التحليلي، وذلك ببيان مراد الذهبي من تعقباته، والسبب الداعي للتعقب.

ثالثا: المنهج النقدي، وذلك بالنظر في هذه التعقبات، وسبرها، ومناقشتها، وبيان الراجح منها.

ثم عملت على:

– عزو أقوال العلماء إلى مصادرها الأصلية، وعند عدم توفرها كان التوثيق من المصادر التي حفظت لنا أقوال العلماء.

– ترتيب الرواة على حروف المعجم في كل مطلب من البحث.

– ترتيب النقاد وعلماء الجرح والتعديل على تاريخ الوفاة عند نقل أقولهم، وتأخير رأي ابن حجر لمعرفة رتبة الراوي صاحب الترجمة.

خطة البحث:

وبعد النظر في المادة العلمية مدار هذه الدراسة، ارتأيت أن تكون في تمهيد، ومبحثين، في كل مبحث مطلبان، ثم الخاتمة والنتائج، فكانت كالأتي:

المبحث التمهيدي: التعريف بالإمامين الجليلين ومكانتهما العلمية:

المطلب الأول: التعريف بالإمام العقيلي ومكانته العلمية.

المطلب الثاني: التعريف بالإمام الذهبي ومكانته العلمية.

المبحث الأول: مفهوم التعقب، والجرح لغة واصطلاحا:

المطلب الأول: مفهوم التعقب لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني: مفهوم الجرح لغة واصطلاحا.

المبحث الثاني: الراوة الذين تعقبهم الذهبي على العقيلي برد الجرح:

تمهيد:

المطلب الأول: الرواة الذين تعقبهم الذهبي وترجح لي مخالفة فيهم.

المطلب الثاني: الرواة الذين تعقبهم الذهبي ترجح لي موافقتة فيهم.

الخاتمة والنتائج:

أسأل الله السداد والرشاد في القول والفعل والاعتقاد، وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجه الكريم الجواد، وأن يتقبله مني، ويثقل به موازيني يوم التناد، وكل من ساهم فيه بشيء أو أفاد.

المبحث التمهيدي

التعريف بالإمامين الجليلين ومكانتهما العلمية:

حيث سأذكر في هذا المبحث ما يظهر مكانتهما العلمية، وتلك القامات السامقة في علم الحديث، وقد شهد لهما القاصي والداني بتبحرهما في علوم الحديث، وسأبدأ بأقدمهم وفاة وهو العقيلي.

المطلب الأول: التعريف بالإمام العقيلي ومكانته العلمية.

هو أبوجعفر، محمد بن عمروبن موسى بن حماد بن محمد، العقيلي، البصري، المكي [5].

وبعد الإمام العقيلي من أبرز أعلام العهد العباسي الثاني، حيث تتبع أثر أهل العلم بالحل والترحال إليهم حيث كانوا، وقد تلقى العلم على أيدي كبار أهل العلم في نقد الحديث، حتى غدا في زمانه إماماً حافظاً في علم العلل ومعرفة الرجال، ولم تكن مكانته العلمية تخفى على أحدٍ من أهل العلم، وقد شهدوا له بذلك، ومنهم: مسلمة بن القاسم الذي تلقّى علومه على يدي الإمام العقيلي"[6]، وممن ذَكر مكانته العلمية وقوة حفظه الإمام الحافظ الناقد: القاضي أبو الحسن بن القطان الفاسي، حيث قال:" أبو جعفر ثقة جليل القدر عالم بالحديث مقدم في الحفظ"[7]، وكانت وفاته– رحمه الله – سنة (322 هـ)[8].

قال الباحث: وكتاب الضعفاء الكبير هو من الكتب التي تُعد عمدة في كتب الضعفاء عند أهل العلم، رحم الله الإمام العقيلي على ما قدم وأدخله فسيح جنانه.

المطلب الثاني: التعريف بالإمام الذهبي ومكانته العلمية.

هو الإمام شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان بن

قيمازالدمشقي الشافعي (673هـ- 748هـ) ولد في دمشق ومات فيها، وهو إمام حافظ متقنن، واسع المعرفة بالتاريخ، ومن أهل الاستقراء التام في علم الرجال، كتبه غاية في الإتقان، وهي عُمدة لمن جاء بعده، وقد أتقن القراءات السبع، ثم حُبب إليه الحديث الشريف وعلومه فبرع فيه وذاع صيته وكانت إليه الرحلة من الأمصار[9].

رحل في طلب العلم في بلاد الشام ثم إلى مصر فالحجاز وغيرها من البلدان، وأخذ العلوم المختلفة عن أكابر العلماء فيها، كابن تيمية، والمزي، والبرزالي، وابن دقيق العيد، وابن جماعة، وابن النحاس، وغيرهم كثير، ونهل عنه العلم تلاميذ لا يُحصون، منهم: ابن كثير، والسبكي، وصلاح الدين الصفدي، وابن رجب الحنبلي، وغيرهم كثير وأشهر كتبه وأعظمها: تاريخ الإسلام، وسير أعلام النبلاء، وميزان الاعتدال في نقد الرجال، والموقظة، والكبائر، وغيرها كثير [10].

قال فيه تلميذه التاج السبكي – رحمه الله –: " إمام الوجود حفظاً، وذهب العصر معنىً ولفظاً، وشيخ الجرح والتعديل، ورجل الرجال في كل سبيل، كأنما جُمعت الأمة في صعيد واحد فنظرها، ثم أخذ يخبر عنها إخبار من حضرها " [11]، رحم الله الإمام الذهبي على ما قدم، وأسنكه فسيح جنانه.

المبحث الأول

مفهوم التعقب، والجرح لغة واصطلاحا:

المطلب الأول: مفهوم التعقب لغة واصطلاحا:

مفهوم التعقب لغة: قال ابن فارس في معجمه: " عَقِبَ: العين والقاف والباء أصلان صحيحان، أحدهما: يدل على تأخر شيء وإتيانه بعد غيره، والأصل الآخر يدل على ارتفاعٍ وشدةٍ وصعوبة "[12].

وقال ابن منظور: كل شيء جاء بعد شيء وخلفه؛ فهو عقبه، وأن يأتي واحد بعد واحد، كالمتعاقبين، وهما الليل والنهار"[13]، وبعد استقراء بقية المعاجم تبيَّن أنها تتفق على المعاني التي ترجع إلى الأصول التي حررها ابن فارس في معجم مقاييس اللغة لمادة (عقب)، وزبدة كلامهم تُجْمَل في أن التعقب لغة معناه يجمع بين تتبع اللاحق للسابق، وما يرافق هذا التتبع من مشقة وصعوبة كبيرة.

وأما مفهوم التعقب في الاصطلاح:

لم أجد – في حدود بحثي – من عرَّف التعقب من العلماء، المتقدمين منهم والمتأخرين على حدٍ سواء، وإن كان التعقب بالمعنى المراد منه مستخدمٌ عندهم، مستقرٌ في أذهانهم، يستخدمونه في كتاباتهم، حتى أن للحافظ السيوطي كتاب سمّاه (التعقبات على الموضوعات) يردُّ به على كتاب الموضوعات لابن الجوزي.

ومقصود الكلام أن العلماء وإن لم يضعوا تعريفاً خاصاً للتعقب، فلكونه مصطلح كان مستخدماً عندهم، و ظاهرٌ، ولعدم وجود لبْسٍ فيه، لم يعُنوا بوضع تعريفٍ محددٍ له، والله أعلم.

وذكرت الباحثة فاطمةالحتاوي أن بعض أساتذة الحديث في قسم أصول الدين في الجامعة الأردنية قد خلصوا في جلسة نقاشية إلى تعريف للتعقب بأنه: " نظر العالم في كلام المتقدم أو كلام غيره، استقلالا أو تخطئة أواستدراكا "[14].

المطلب الثاني: مفهوم الجرح لغة واصطلاحاً

أمّا في اللغة: قال ابن فارس: " الجيم والراء والحاء أصلان: أحدهما الكَسبُ، والثاني شَقُّ الجِلدِ "، وقال: جرح الشاهدَ إذا ردَّ قوله، واستَجرَحَ فلانٌ إذا عَمِل ما يُجرَح من أجله "[15].

وفي الاصطلاح: قلت: لم أجد – في حدود بحثي – من عرَّف الجرح في كتب المصطلح الأصلية؛ ولعل ذلك يعود لشهرته بينهم، ومعرفة معناه، مما أغنى عن تعريفه، أمّا في غير كتب المصطلح الأصلية فهناك من عرَّف مصطلح " الجرح" وهو ابن الأثير، حيث قال:"وصف متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به [16]. وعرَّفه من المعاصرين الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف، حيث قال: "وصف الراوي في عدالته أو ضبطه بما يقتضي تليين روايته أو تضعيفها أو ردّها[17].

المبحث الثاني

الرواة الذين تعقبهم الذهبي على العقيلي برد الجرح:

كان لاختلاف النقاد في أحكامهم على الرواة أثر في الحكم على المرويات، وهذا الاختلاف سببه اجتهادهم في الجرح، فمتى كان الراوي بعيداً عن المخالفة، موافقاً للثقات ويعدله أكثر النقاد كان أوفر حظاً في التعديل، من الراوي كثير المخالفة، ويجرّحه أهل الصنعة.

وكان للذهبي موقفه من بعض أحكام العقيلي في كتابه على عدد من الرواة العائدة على الجرح، حيث ذكر العقيلي في كتابه عدداً من الرواة بما كان فيهم من ضعف، بما صدر من أحكامه ابتداءً أو من أحكام غيره، فجاءت تعقبات الذهبي على تلك الأحكام، وإن كان أكثرها جاء على ما ذكره العقيلي ابتداءً، حيث ردَّ ذلك الجرح لبعض الرواة، والحق أن الاعتماد في الحكم على الرواة يكون على كلام نقاد عصر الرواية، ويؤخذ بكلام من جاء بعدهم إن كان بحجة ظاهرة، فإذا خالفه المتأخرون بدون حجة قاطعة، فلا يلتفت إلى كلامهم، فقد رد ابن حجر قول ابن عبد البر في التمهيد، وابن حزم في المحلى بتضعيف (أبان بن صالح

القرشي) لإجماع المتقدمين على توثيقه فقال: " وهذه غفلة منهما وخطأ توارادا عليه، فلم يُضعِّف أبان هذا أحد قبلهما، ويكفي قول ابن معين فيه ومن تقدم معه "[18].

ومن المعلوم أن الجرح والتعديل اجتهاديان، وأن هنالك أسس وقواعد للترجيح بين أقوال النقاد، وعلماء الجرح والتعديل عند التنازع؛ لذلك سأسلك في هذا البحث المنهجية الآتية للترجيح بين الذهبي والعقيلي:

– التثبت من نسبة القول لقائله، فإن لم يثبت تتبعت ذلك في مظانه وبينته.

– وما ثبت منه وقفت على مراده منه، وفهم مخارج الفاظ الجرح والتعديل، كأن تكون مقيدة في شيخ، أو مكان، أو زمان، أو طريق.

– لا أكتفي بقول إمام واحد في الراوي إن تُكلِم فيه غيره من أهل الصنعة، وأرجع لأقوال من تكلم فيه جرحاً وتعديلاً للموازنة بينها، فأرجح ما ترجح لي صوابه عند الذهبي أوالعقيلي تبعاً لذلك.

– أمعن النظر في كل ما قيل في الراوي من جرح وتعديل لمعرفة درجة الراوي، لأرجح ما تفرد به الراوي إن كانت درجته تحتمل تفرده، مع النظر إلى ما يحتف به من قرائن، ووفق هذا رجحت ما ظهر لي رجحانه عند الذهبي أوالعقيلي.

– إنعام النظر في مناهج النقاد، وعلماء الجرح والتعديل، فمنهم صاحب منهج شديد، ومنهم متوسط، ومنهم المتساهل، فلا أرجح قول أحد العالمين إلّا بعد الموازنة بين أقوال النقاد فيما بان لي رجحانه.

– إذا ذكر العقيلي قولاً لأحد أئمة النقد وكان الجرح مبهماً غير مفسر رجحت قوله إن لم يعارضه تعديل.

– قدمت الجرح المفسر على التعديل المبهم، فإن فسرا جميعاً نظرت في كل ما قيل في الراوي، فأرجح ما بان لي رجحانه من خلال ما يحتف بهما من القرائن.

– إذا ذكر العقيلي راوياً لوهمه، وشهد له أهل الصنعة بأنه ثقة، وكان وهمه يسيراً، رجحت قول الذهبي، مع ملاحظة القرائن اللازمة للترجيح.

قلت: وحرر اللكنوي منهج النقاد فقال: " يجب عليك أن لا تبادر إلى الحكم بجرح الراوي بوجود حكمه من بعض أهل الجرح والتعديل، بل يلزم عليك أن تنقح الأمر فيه؛ فإن الأمر ذو خطر وتهويل، ولا يحل لك أن تأخذ بقول كل جارح في أي راو كان، وإن كان ذلك الجارح من الأئمة، أو من مشهوري علماء الأمة، فكثيرا ما يوجد أمر يكون مانعا من قبول جرحه، وحينئذ يُحكم برد جرحه، وله صور كثيرة لا تخفى على مهرة كتب الشريعة"[19].

المطلب الأول: الرواة الذين ردَّ الذهبي جرحهم وترجح لي مخالفتة فيهم.

من خلال استقرائي لكتاب الضعفاء الكبير للعقيلي وجدت تعقبات للذهبي على بعض ممن ذكر العقيلي من الرواة فيه، والذي ترجح لي مخالفة الذهبي، وترجيح قول العقيلي فيها، ومن ذلك ما ورد فيمن يلي:

الأول: أُبَيّ بْن عَبّاس بْن سَهل بْن سعد، الساعَدِي، الأَنصاريّ، (الوفاة: 160 هـ).

قال العقيلي: "حدثنا علي بن عبد العزيز، قال حدثنا عتيق بن يعقوب الزبيري، قال حدثنا أبي بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي عن أبيه عن جده، أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الاستنجاء فقال:" ألا يكفي أحدكم ثلاثة أحجار، حجران للصفحتين وحجر للمسربة"، قال العقيلي:" وروى الاستنجاء بثلاثة أحجارعن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة منهم أبو هريرة، وسلمان، وخزيمة بن ثابت، والسائب بن خلاد الجهني، وعائشة، وأبو أيوب، لم يأت أحد منهم بهذا اللفظ، ولأبي أحاديث لا يتابع منها على شئ" [20].

قلت:كلام العقيلي يدل على أنه يضعّف هذا الراوي لكثرة مخالفته الثقات، فتعقبه في الميزان فقال: " قلت: أبي، وإن لم يكن بالثبت فهو حسن الحديث، وأخوه عبد المهيمن واهٍ "[21]، وقال في الكاشف: " ضعفوه، وقد احتج به البخاري"[22]، وفي الديوان نقل القول بتضعيفه فقط [23]، وباقي كتبه ذكر أنه وثق، وأورد أقوال أهل العلم في تضعيفه، قال النسائي: "ليس بالقوي"[24]، وذكره ابن حبان في الثقات[25]، وساق ابن عدي لأبي ثلاثة أحاديث ثم قال: " ولأُبَيٍّ هذا غير ما ذكرت من الحديث يسير، وهو يكتب حديثه، وهو فرد المتون والأسانيد " [26]، وقال الدارقطني في حكمه على الحديث: " إسناد حسن" [27]، ونقل المزي أقوال أهل العلم فقال: " قال أحمد: منكر الحديث، وقال ابن معين: ضعيف الحديث، وقال العقيلي: له أحاديث لا يتابع على شيء منها، وقال: روى له البخاري، والترمذي، وابن ماجة"[28]، وفي تهذيب التهذيب:"..وقال البخاري: "ليس بالقويّ"[29]، وقال ابن حجر في التقريب: " فيه ضعف، من السابعة " [30]، وقال في التلخيص الحبير: " مختلف فيه"[31].

قلت: أبي بن عباس ضعّفه أهل العلم ابن معين، وأحمد، والبخاري، والنسائي، في حين ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي:" يكتب حديثه على سبيل الإعتبار"، ومشّاه الدارقطني في حكمه على روايته بقوله:"إسناد حسن"، وقال الذهبي:"حسن الحديث "، وضعّفه ابن حجر مرّة، وقال مرة: "مختلف فيه"، قلت – الباحث –: فحاصل الأمر فيه: أن فيه ضعف، وهذا الضعف

في جانب حفظه.

قلت: وأمّا أحتجاج الذهبي بإخراج البخاري له، فيجاب عنه بما يلي:

– إنما أخرج البخاري له حديثاً واحداً في السير، باب اسم فرس النبي عليه الصلاة والسلام، وهو ما لا يدخل في الأحكام.

– روايته عنه كانت بالإنتقاء مما رواه عنه الأثبات الثقات، فأخرجه عن على بن المديني عن معن بن عيسى عن أبي به.

– وتابع أبي على هذا الحديث أخوه عبد المهيمن عند ابن منده، وإن كان فيه ضعف فقد اعتضد" [32].

قلت: بعد استقراء روايات " أُبي بن عباس "، وجدت أنه لا يتحمل تفرده، ويصلح أمره للإعتبار، والله أعلم.

وخلصت إلى أن تعقب الذهبي هنا لا يسلّم له به، وكان صنيع العقيلي موافقاً لما عليه أهل العلم.

الثاني: الصباح بن محارب التيمي، الكوفي، (ت:مابين181– 190 ه):

قال العقيلي: " صباح بن محارب كوفى، سكن الري، يخالف في حديثه".

وقال:" حدثناه على بن الحسين بن الجنيد الرازي، قال حدثنا سهل بن زنجلة، قال: حدثنا الصباح بن محارب، عن أبى سنان، عن أبى إسحاق، عن هبيرة بن بريم، عن عبد الله، قال: كنا مع النبي عليه السلامفي سفر، فقام يقضى ما يقضى الرجل من الحاجة، فقال:ائتنى بثلاثة أحجار، فأتيته بحجرين وروثة فأخذ الروثة فألقاها وقال:هذه ركس واستنجى بالحجرين ثم توضأ ولم يمس ماء، وقال شريك وحديج:عن أبى إسحاق بن الاسود عن عبد الله، وقال زهير: عن أبى إسحاق عن عبد الرحمن بن الاسود عن أبيه عن عبد الله، وقال إسرائيل: عن أبى إسحاق، عن أبى عبيدة، عن عبد الله، وقال زكريا بن أبى زائدة: عن أبى إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن الاسود، عن عبد الله، وقال معمر، عن أبى إسحاق عن علقمة عن عبد الله، والحديث من حديث أبى إسحاق مضطرب وأحفظه من رواية زهير بن معاوية"[33].

قال الذهبي في ميزانه متعقباً العقيلي:" وذكره العقيلي فقال: يخالف في بعض حديثه، قلت: هكذا سائر الثقات يتفردون"[34]، وقال في المغني:" أثنى عليه أبو زرعة، وأبو حاتم"[35].

قلت– الباحث–: يقصد الذهبي أن بعض المخالفة لا توجب رد حديث الثقات، فما من ثقة إلّا وله تفردات، وهذا الحديث يرويه أبو إسحق السبيعي، وأختُلِفَ عنه على عشرة أقوال، وأحسنها ما اختاره البخاري من طريق زهير عن أبي اسحق، به، وقد أشار إلى ذلك العقيلي كما هو ظاهر في ترجمة الصّبّاح بن محارب.

ويوافق الذهبيُ العقيلي في أن الصّبّاح بن محارب تفرد بهذا الحديث، وقد تتبعت روايات هذا الحديث، فلم أقف على متابعة تآمة أو قاصرة يمكن بها دفع التفرد عن هذا الراوي، فبقي أن ننظر في درجة هذا الراوي هل له من الرتبة في التوثيق ما تؤهله ليُحتمل منه هذا التفرد؟، وخاصةً أن الذهبي تعقب العقيلي في أن هذا الراوي من الثقات. قلت: فإن تفرّد فتفرده يُحتمل، ولبيان حال هذا الراوي أذكر أقوال أهل النقد فيه:

قال العجلي: "ثقة"[36]، وقال أبو زرعة: " صدوق "[37]، وقال ابن أبي حاتم: " سئل عبد الرحمن بن الحكم بن بشير بن سلمان عن الصباح بن محارب فقال: "رأيت كتابه، وكان صحيح الكتاب"، وقال سألت أبي فقال: " صدوق"[38]، وقال الدارقطني في سؤالاتالبرقاني: "يعتبر به"[39]، وقال مغلطاي: " قال أحمد بن صالح: ثقة"[40]، وقال ابن حجر: " صدوق، ربما خالف"[41].

قلت: بعد استقراء أقوال العلماء في هذا الراوي، قمت باستقراء ما له من رواية في كتب الحديث، فوقفت على روايتين غير هذه الرواية تكلم فيها العلماء، أن الصّبّاح خالف فيها[42]، وبعد النظر، في حال هذا الراوي تبين أنه ممن لا يحتمل تفرده، وقد خلت الكتب الستة من روايته خلا رواية واحدة عند ابن ماجة[43]، وهو ليس من المكثرين من الرواية، وعلى ما وقفت عليه أجد أن ما ذكره العقيلي صواباً، وأن تعقب الذهبي جانبه الصواب، والله أعلم.

الثالث: عبد العزيز بن المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي، المَدَنِيّ، (ت: ما بين161– 170 ه)

قال العقيلي: "عن الأعرج، ولا يتابع عليه "حدثنا زكريا بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن المُثَنَّى، قال: ما سمعت عبد الرّحمن بن مهدي يُحَدِّث عن عبد العزيز بن المُطَّلب المخزوميّ، ومِن حديثه: "ما حدثناه العباس بن الفَضل الأَسفاطي، قال: حدثنا إسماعيل بن أَبي أُويس، قال: حدثني أبي، عن عبد العزيز بن المُطَّلب، عن عبد الرَحمن بن هُرمُز الأعرج، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صَلى الله عليه وسلم: من أُريد ماله ظلما، فقاتل دونه فهو شهيد"[44].

تعقبه الذهبي في الميزان فقال: "وذكره العقيلي في كتاب الضعفاء، وتعلق عليه بحديث انفرد به، رواه عبد الرحمن بن مهدي، عن عبد العزيز بن المطلب المخزومي، عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعاً: من أريد ماله ظلما فقاتل فقتل فهو شهيد[45]، وقال في من تكلم فيه وهو موثق: "صويلح"[46].

قلت: يشير الذهبي إلى أن هذ الراوي قد تفرد بحديث، وأن العقيلي تعلق به وضعفه لأجل ذلك، والظاهر أن الذهبي لا يرى ما ذكره العقيلي سبباً كافياً لذكر هذا الراوي في كتب الضعفاء لأجل حديث انفرد به، والعجيب أن الذهبي نفسه قال في عبد

العزيز بن المطلب " صويلح ".

قال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين: "صالح"[47]، وقال أبو حاتم: " صالح الحديث"[48]، وقال محمد بن المثنى: "ما سمعت عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه "[49]، وقال أبو عُبيد الأجري، عن أبي داود: "لا أدري كيف حديثه"[50]، وذكره ابن حبان في الثقات[51]، وقال الدارقطني: "شيخ مدني، يعتبر به"[52]، وقال الحاكم: "هو صدوق، استشهد به مسلم في مواضع"[53]، وقال ابن حجر في التقريب:"صدوق"[54].

قلت: عبد العزيز بن المطلب "صدوق، له أوهام"، ومثله لا يحتمل تفرده، لكن جاءت رواية في مسند أحمد: عن سفيان عن عبد الله بن الحسن عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"من أريد ماله بغير حق فقتل دونه فهو شهيد "، ثم قال عبد الله بن الحسن بعدها: وأحسب الأعرج حدثني عن أبي هريرة مثله"[55]. قلت: جاءت هذه المتابعة بالشك هنا، إلا أنها ثبتت بغير شك في مسند أبي هريرة[56]، مما يدل على عدم تفرد الراوي بهذه الرواية.

وأما ما قاله الذهبي: تعلق عليه العقيلي بحديث انفرد به، يرويه عبد الرحمن بن مهدي، عن عبد العزيز بن المطلب، قلت– الباحث–: لقد بحثت مطولاً في جميع طرق الحديث، فلم أقف على اسنادٍ يرويه ابن مهدي عن هذا الراوي، بل ولم يجمع بينهما اسنادٌ يروى به المتن السابق، فبان لي أن الذهبي وهم هنا، لأن مقصد العقيلي من نقله كلام محمد بن المثنى –:" ما سمعت عبد الرّحمن بن مهدي يُحَدِّث عن عبد العزيز بن المُطَّلب المخزوميّ " – أن ابن مهدي لا يحدث عنه لما ذكروه من قصور من جهة حفظه، كما أن ابن مهدي كان لا يروي إلّا عن ثقة، والذي يزيد الأمر وضوحاً أن الذهبي تبع العقيلي في القول بالتفرد، والصواب خلافه كما بينته، وعلى كل حال، تعقب الذهبي ليس في مكانه؛ وقد ذكر له الدارقطني وهمه في حديث، فقال:"وهم فيه عبد العزيز في قوله عن عمر، إنما هو عن ابن عمر، والصواب موقوف"[57].

قلت: عبد العزيز بن المطلب، علق له البخاري حديثاً واحداً، وأخرج له مسلم في المتابعات لا في الأصول، وأخرج له الترمذي وابن ماجة، فالراوي ضعيف، روايته يعتبر بها، فقد ثبتت له روايات منكرة، وكثير من النقاد على تليينه، وأخلص إلى أنه لا حرج على العقيلي في ذكره في كتابه، والله أعلم.

الرابع: عثمان بن زائدة الرازي المقري، أبو محمد العابد، (ت: ما بين 151– 160هـ)

قال العقيلي: "عثمان بن زائدة: عن نافع، حديثه غير محفوظ، روى عنه عبد الملك بن مهران، وعبد الملك متروك"، حدثنا محمد بن عَمرو بن خالد، قال: حدثنا محمد بن المُصَفّى، قال: حدثنا بقية، عن عبد الملك بن مهران، عن عثمان بن زائدة، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: السر أفضل من العلانية، والعلانية أفضل ممن أراد الاقتداء"[58].

قال الذهبي في كتاب التاريخ متعقباً عليه: " وقال العقيلي: حديثه عن نافع غير محفوظ، رواه عنه عبد الملك بن مهران، ثُم قال: وعبد الملك متروك. قلت: فبرئ عثمان من عهدته، وهو: بقية، عَن عبد الملك بن مهران، عن عثمان بن زائدة، عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعاً: "السر أفضل من العلانية، والعلانية أفضل لمن أراد الاقتداء"[59]، وقال في المغني: " صدوق لكن له حديث منكر خولف فيه ذكره العقيلي رواه عنه متروك، فالآفة من صاحبه"[60]، وقال في الميزان: " صدوق، وله حديث خولف فيه، ذكره العقيلي في الضعفاء، وكان مقرئا مجودا عابدا قانتا "[61]، وقال في الديوان: " عن نافع، له حديث منكر تفرد به"[62].

قلت: نعم خالف في روايته هنا، وجاء تعقب الذهبي بأن التبعة إنما تُلحَق بمن روى عنه لا به، مع أن الذهبي أقرَّ بمخالفته بما أُنكر عليه ولم يزد على ذلك شيئاً كما ذكر في الميزان والديوان، وهذا التضعيف من العقيلي جاء مقيداً بتلك الرواية عن نافع، وللوقوف على حال هذا الراوي أذكر أقوال أئمة النقد فيه:

قال البخاري: " أثنى عليه أبو الوليد الطيالسي خيراً"[63]، وقال العجلي: " ثقة، رجل صالح"[64]، قال ابن أبي حاتم بإسناده إلى ابن عيينه أنه قال: " ما جاءنا من العراق احد افضل من عثمان ابن زائدة"[65]، وقال ابن أبي حاتم: " قال أبي: عثمان بن زائدة من افاضل المسلمين"، ونقل بإسناده إلى أبي الوليد الطيالسي قوله: "سمعت أبا الوليد الطيالسي يقول: ما رأيت أفضل من عثمان بن زائدة"[66].

قلت: وذكره ابن حبان في الثقات، وقال:"كان من العباد المتقشفين وأهل الورع الدقيق والجهد الجهيد"[67]، قال ابن حجر: " ثقة، زاهد من التاسعة "[68].

قلت: أمّا الحديث الذي أنكره العقيلي، فقد رواه عن محمد بن المُصَفّى، قال: حدثنا بقية، عن عبد الملك بن مهران، عن عثمان بن زائدة، عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعاً.

وعند النظر إلى السند فإن فيه راويين: عبد الملك بن مهران، والآخر بقية بن الوليد، فالأول متروك، والثاني ثقة فيما حدّث به عن الثقات وصرح بالسماع؛ لأنه كثير التدليس، وقد عنعن هنا، والمعلوم أن الرواية المنكرة تضاف إلى أضعف الرواة في السند، لذلك كان من العقيلي أن ذكر أن الراوي عن زائدة راوٍ متروك، وفي هذا إشارة منه أن التبعة تلحق به، فالعقيلي لم يضعف عثمان هنا، وإنما ذكر له رواية عن نافع غير محفوظة، وهذا

مقيد كما ترى، ثم أشار إلى مصدر الخلل، وعثمان بن زائدة أخرج له مسلم وحده حديثاً واحداً في باب(سن النبي عليه الصلاة والسلام)، فيما لم يخرج له البخاري، ولا الأربعة، قلت: لا حرج على العقيلي فيما ذكره هنا، وتعقب الذهبي غير وجيه، والله أعلم.

الخامس: عمار بن ابى معاوية الدُهني أبو معاوية البجلى، (ت:133 هـ)

قال العقيلي:" حدثنا عبد الله بن أحمد، قال: حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري، قال: سمعتُ أبا بكر بن عياش يقول: مر بي عمار الدهني فَدَعوتُه، فقلتُ: يا عمارُ، تعال، فجاء، فقلتُ: سمعت من سعيد بن جبيرٍ؟ قال: لا، قلتُ: فاذهب"، وقال العقيلي: "حدثني عبد الله بن أحمد، قال: حدثنا البخاري، عن علي بن المديني، قال: قال سفيان: قطع بشر بن مروان عرقوبيه، فقلت: في أي شيءٍ؟ قال: في التشيع "[69].

وقال العقيلي: "ومن حديثه؛ ما حدثناه محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا عَمرو بن سهل المازني، قال: حدثنا شعبة، عن جابر، عن عمار الدُّهني، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من بَنَى لله مسجدًا، بنى الله له بيتًا في الجنة"، وهذا يُروى عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بأسانيد صالحة "[70].

تعقبه الذهبي في الميزان فقال: " ما علمت أن أحدا تكلم فيه، إلا أن العقيلي تعلق عليه بقول أبي بكر بن عياش له: أسمعت من سعيد بن جبير؟ قال: لا، قلت: اذهب". قال الذهبي: " قلت: لكنه شيعي"[71]، وقال في الكاشف: " شيعي موثق "[72]، وقال في السير:" الإمام المحدث، وثقه أحمد وجماعة " [73]، وقال في التاريخ:" وثقه أحمد وجماعة "[74].

قلت: ما أورده العقيلي فيه مسألتان، إحداهما: تصريح عمار الدهني بعدم سماعه من سعيد بن جبير، والمسألة الثانية: بدعته في التشيع، ثم ساق له من رواياته عن سعيد بن جبير.

وقول الذهبي: "ما علمت أن أحدا تكلم فيه، إلا أن العقيلي..."، غير مسلم له؛ فإن غير واحد من أهل العلم ذكر بدعته، والعقيلي إنما نقل كلام أهل العلم في مسألة سماعه من سعيد بن جبير، وأن روايته عنه منقطعة، والعقيلي يذكر في كتابه من فيه ضَربٌ من الضعف وأصحاب البدع؛ لُيتعامل معها وفق القواعد الحديثية، ولمعرفة حال هذا الراوي أذكر أقوال أهل العلم فيه:

قال ابن معين: "ثقة"[75]. قلت: وقول ابن المديني عن سفيان ساقه العقيلي في الترجمة.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: " سمعت أبي يقول: عمار بن أبي معاوية، ثقة "[76]، قال ابن أبي حاتم: " سألت ابى عن عمار الدهنى، فقال: ثقة"[77]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "ربما أخطأ، وكان راوياً لسعيد بن جبير"[78]، قال ابن حجر: "صدوق، يتشيع"[79].

قلت: هذا الراوي مع وثاقته إلا أن روايته عن سعيد بن جبير فيها انقطاع، فقد صرّح هو بذلك من ذكرت آنفاً، كما نقل الخبر أبو داود السجستاني، حيث قال الآجري عن أبي داود:" كانت لأبي بكر بن عياش صولة، مر به عمار الدهني، فقال له: تعال هاهنا، أنت سمعت من سعيد بن جبير؟ فقال: لا. قال: اذهب بسلام "[80]. قلت: والرواية التي ضعفها العقيلي لعمار الدهني فيها علتان:

– الأولى: الإنقطاع بين عمار وسعيد بن جبير، وقد أثبت العقيلي الإنقطاع بتصريح عماربعدم السماع منه.

– الثانية: في الإسناد جابر الجعفي وهو متروك عند جماهير النقاد، تركه عبد الرحمن بن مهدي، وضعفه يحيى بن معين وغيرهم[81]. قلت: لكن تابع الجعفي شريك بن عبد الله القاضي، حيث أخرج روايته أبو يعلى الموصلي، قال: " عن يحيى بن عبد الحميد الحماني، حدثنا شريك عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس به[82]. قلت، شريك فيه ضعف، متكلم فيه من جهة حفظه، لكنه أفضل حالاً من جابر الجعفي، لكن الراوى عن شريك يحيى بن عبد الحميد الحمانى، وكان يتهم بسرقة الحديث فما أغنت متابعته شيئًا، " فقد كذبه أحمد، واتهمه بسرقة الحديث، ولينه أبو حاتم "[83]. قلت: لم تنفعه المتابعة.

قلت: لم يخرج البخاري لعمار الدهني شيئاً، بينما أخرج له مسلم حديثاً واحداً، في " دخول النبي عليه السلام مكة وعليه عمامة سوداء"، وأخرج له أبو داود حديثاً واحداً، في " دخول مكة"، وأخرج له النسائي أربعة أحاديث، في " دخول مكة، وجزاء القتل العمد، ومنبر النبي، وما بين منبري وبيتي "، وأخرج له الترمذي حديثاً واحداً، في " دخول مكة "، وله عند ابن ماجة حديثان، " في دخول مكة، وجزاء القتل ".

قلت: حاصل ما له عند الأربعة ومسلم: تسعة أحاديث بالمكرر، وبالإستقراء: أن من أخرج له لم يخرج له روايته عن سعيد بن جبير، والبخاري لم يروي له شيئاً، وحديث " من بنى لله مسجدا" هو من الأحاديث المشهورة، وهو في الصحيحين، والسنن الأربعة، وغيرها من كتب الإسلام، ولم أجد في جميع طُرق الحديث التي أخرجها الستة من أخرج لعمار الدهني عن سعيد بن جبير. قلت: العقيلي يشير إلى التضعيف المقيد في حق عمار الدهني في روايته عن سعيد بن جبير، ولم يضعفه بالإطلاق، وهذا ظاهر من سياق الترجمة، وكلام الذهبي "لم أجد

من تكلم فيه " ليس دقيقاً أيضاً كما بينت، وأجد أنه لا حرج على العقيلي فيما ذكره هنا، وتعقب الذهبي غير وجيه، والله تعالى أعلم، وفي نهاية هذا التعقب يكون بذلك قد انتهى المطلب الأول.

المطلب الثاني: الرواة الذين ترجّح موافقة الذهبي فيهم:

تَعَقَّبَ الذهبيُ في كتبه على العقيلي في كتابه الضعفاء الكبير عدداًمن الرواة، حيث يرى الذهبي أن مثل هؤلاء الرواة الأولى أن لا يذكروا في كتب الضعفاء، والذي ترجح لي موافقة قول الذهبي فيهم، ومن ذلك ما ورد فيمن يلي:

الأول: أزهر بن سعد السمان، بصري، أبو بكر الباهلي، (الوفاة: 201– 210):

قال العقيلي:"حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحسن بن علي، قال: سألت عليا عن حديث عَبيدة عن علي، عن النبي عليه السلام في التسبيح، قُلتُ: من يقول عن عَبيدة؟ فقال: حدثنا أزهر، عن ابن عون، عن محمد، عن عبيدة، عن علي، قال علي: ورأيتُه في أصله مرسلاً عن محمد، وكلّمت أزهر في ذلك وشَكَّكتُهُ، فَأَبَى، وقال: عن عَبيدة"، والحديث معروف مِن غير حديث ابن عون بأسانيد صالحة، عن علي، وإنما يُنكَر من حديث ابن عون"، ونقل العقيلي قول أحمد بن حنبل في أزهر، حيث قال:"حدثنا عبد الله، قال: سمعتُ أبي يقول: ابن أبي عدي أحب إلى من أزهر السَّمان، كان ربما حَدّث بالحديث، فيقول: ما حدّثت به"[84].

قلت: يشير العقيلي إلى مخالفة أزهر لرواية الحديث بالوصل، ويرويه غيره بالإرسال.

قال الذهبي: " تناكر العقيلي بإيراده في كتاب الضعفاء، وما ذكر فيه أكثر من قول أحمد بن حنبل: ابن أبي عدى أحب إلى من أزهر السمان، ثم ساق له حديثاً في أمر فاطمة بالتسبيح لما شكت مجل يديها، وصله أزهر وخولف فيه، فكان ماذا "[85]، قلت: وقال الذهبي:" كان ثقةً نبيلاً "[86]، وقال:" حجة "[87]، قال ابن سعد: " كان ثقة، وأوصى إليه عبد الله بن عون "[88]، وقال ابن معين: " ثقة"[89]، وقال: "أروى الناس عن ابن عون وأعرفهم به: أزهر"[90].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال أبي: "أروى الناس عن ابن عون: سليم بن أخضر وأزهر السمان"[91]. وقال عبد الله: حدثني أبي، قال حدثنا عفان، قال سُئل ابن عون من أصحابك؟ فقال: سُليم، سُليم، وأزهر، أزهر"[92]، وقال البخاري: "قال عفان: حدثني خالد بن الحارث، قال: سمعت ابن عون يقول: أزهر، أزهر، وسُليم، سُليم، وكانا يشتريان حوائجه"[93]، وقال ابن أبي حاتم: "سُئل أبي عنه، فقال: صالح الحديث"[94]، وذكره ابن حبان في الثقات[95]، وقال ابن شاهين: " ثقة ". ونقل بإسناده قول بهز بن أسد، قال: " كان حماد بن زيد يأمرنا بالكتابة عن أزهر"[96]، ونقل مغلطاي قول عبد الباقي، قال:" أزهر، ثقة، مأمون"[97].

قال ابن حجر: " ثقة " [98]، وقال في الفتح تعقيباً على كلام أحمد الذي ساقه العقيلي: " أحد الأثبات، وثقه ابن سعد، وابن معين، وأحمد بن حنبل، وما قاله أحمد لا يوجب قدحاً فيه"[99]، وقال:"أزهر بن سعد السمان، البصري الإمام الحافظ الحجة النبيل، أبو بكر الباهلي مولاهم، كان من أوعية العلم"[100].

قلت: ساق العقيلي قول أحمد بن حنبل في ترجمة أزهر ليظهر موقفه من ذكر أزهر في كتابه، وكلام أحمد لا يوجب قدحاً في أزهر، وهذا الذي قاله أحمد في باب المفاضلة بين الراويين، ولا يلزم منه التضعيف، وهو قول أهل العلم كما بينته، ومخالفة أزهر في حديث لا توجب ذكره في الضعفاء.

قلت: أخرج له الستة وأحمد، سبعتهم، أخرجوا روايات أزهر من طريق ابن عون، وهذا فيه دلالة واضحة على قوة أزهر في ابن عون، سوى حديثين عند الترمذي عن أزهر عن سليمان التيمي، وأزهر عن عبد الصمد بن عبد الوارث. قلت: وهذا له اعتباره عند المخالفة.

ومما يُساق في هذا الباب:أن هناك من أهل العلم من أخرج حديث فاطمة رضي الله عنها في التسبيح من طريق أزهر، عن ابن عون موصولاً:حيثأخرجه:الترمذي في سننه"من رواية أبي الخطاب زياد بن يحيى البصري، قال حدثنا أزهر، عن ابن عون، عن محمد، عن عبيدة، عن علي به". وقال:"حديث حسن غريب من حديث ابن عون، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن علي".

– وأخرجه من رواية محمد بن يحيى، عن أزهر، عن ابن عون، به[101]. قلت: قال الشيخ الألباني صحيح [102].

– وأخرجه: عبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائده على المسند من رواية أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان، به. قلت: قال الشيخ أحمد شاكر: صحيح [103].

ثلاثتهم زياد، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأحمد بن محمد القطان قالوا: حدثنا أزهر بن سعد السمان، عن ابن عون، عن محمد بن سيرين، عن عَبيدة، فذكره.

وبعد استقراء حال الراوي ومروياته، تبين لي أن الرجل ثقة، وهو من خُلَّص ابن عون؛ حتى أوصى إليه، ولا مانع من أن يكون سمعه مرة مرسلاً، ومرة موصولاً، والذي ترجح لدي موافقة الذهبي في تعقبه على العقيلي في هذه الترجمة، والله اعلم.

الثاني: أشعث بن عبد الله الحُدَّاني، بن جابر، الأعمى، (الوفاة: 120– 130 هـ):

قال العقيلي:"في حديثه وهم "، وقال: "حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق، عن معمر، قال: أخبرني الأشعث، عن الحسن، عن عبد الله بن مُغَفَّل، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يَبُولن أحدُكم في مُستَحَمِّه، ثُم يتوضّأ فيه، فإن عامّة الوسواس منه"[104].

وقال:"حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا شَبابة، قال: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن عُقبة بن صُهبان، قال: سمعت عبد الله بن مُغَفَّل يقول: البول في المُغتَسل يَأخُذ منه الوسواس.

حديث شعبة أولى، ولعل الحسن بن ذكوان أخذه عن أشعث الحُدانيِّ"[105].

قال الذهبي تعقيباً على كلام العقيلي:" قول العقيلي في حديثه وهم، ليس بمسلم إليه، وأنا أتعجب كيف لم يخرج له البخاري ومسلم" [106]، وقال في الكاشف:" ثقة " [107]، وقال فيمن تكلم فيه:" ثقة"[108]،

وقال ابن معين: " ثقة، بصير "[109]، وقال أحمد بن حنبل: " ما أرى به بأساً "[110]، وقال في موضع آخر: " ما أعلم إلا خيراً"[111]، وقال ابن أبي حاتم: " سألت أبي عن أشعث بن جابر الحداني، فقال: شيخ"[112]، وذكره ابن حبان في الثقات[113]، وذكره ابن شاهين في ثقاته[114]، قال الدارقطني: "يعتبر به"[115]، وقال ابن حجر: " قال النسائي: ثقة، وقال البزار: ليس به بأس مستقيم الحديث"[116].

وقال في التقريب: " صدوق، من التاسعة"[117]. قال الباحث: وأمّا الحديث الذي ساقه العقيلي في الترجمة فقد سأل الترمذيُ شيخه البخاري عنه، قال الترمذي: " سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: لا يُعرف هذا الحديث إلا من هذا الوجه، وروى معمر عن أشعث بن عبد الله عن الحسن"[118].

قلت: يريد روايته بالرفع، وإلا فقد جاءت متابعات للأشعث في هذه الرواية:

– أخرج الطبراني في " الأوسط "، قال:" حدثنا مروان بن محمد، قال حدثنا سعيد بن بشير، عن قتادة عن الحسن عن عبد الله بن مغفل، قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم..." وذكره. وقال لم يرو هذا الحديث عن قتادة عن الحسن إلا سعيد بن بشير، تفرد به مروان "[119]. قلت: وسعيد هذا هو سعيد بن بشير الأزدي، قال فيه البخاري: " يتكلمون في حفظه، وهو يحتمل"[120].

قلت: ورواية سعيد بن بشير هنا تصلح لنفي تفرد الأشعث برفعه عن عبد الله بن مغفل.

– وأخرجه الطبراني من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن، قلت: إسماعيل ضعيف[121].

– وعلقه البخاري عن عقبة بن صهبان، قلت: وعقبة: ثقة[122]، إلا أنها موقوفة على ابن مغفل[123].

قلت: وقد جاءت رواية تشهد لرواية أشعث بالنهي عن البول في المغتسل، وهو ما رواه:"حُميد الحميري بن عبد الرحمن، قال:لقيت رجلاً صحب النبي عليه الصلاة والسلام كما صحبه أبوهريرة، قال:" نهى رسول الله عليه السلام أن يمتشط أحدنا كل يوم، أو يبول في مغتسله "[124].

قلت: إلا أن البيهقي أعل الحديث بالإرسال، فقال: " وهذا الحديث رواته ثقات، إلا أن حميداً لم يسم الصحابي الذي حدثه، فهو بمعنى المرسل، إلا أنه مرسل جيد لولا مخالفته الأحاديث الثابته الموصولة قبله، وداود بن عبد الله الأودي لم يحتج به الشيخان "[125].

قلت: كلام البيهقي فيه نظر؛ فالصحابة رضي الله عنهم المجهول فيهم في حكم المعلوم سواء سمي، أو لم يسم[126]، والراوي عن الصحابي ثقة، وكذلك باقي رواته مع تصريحه بالسماع من الصحابي، وهذا الموقف ذكره ابن حجر، حيث قال: " رجاله ثقات، ولم أقف لمن أعله على حجة قوية، ودعوى البيهقي أنه في معنى المرسل مردودة؛ لأن إبهام الصحابي لا يضر، وقد صرح بالسماع بأنه لقيه "[127].

قلت: هذا يعد شاهداً لحديث أشعث، ويمكن أن يتقوى به، ومن قبلها متابعة سعيد بن بشير، فلا يكون متفرداً برفعه، وممن شارك الحسن في روايته الحديث عن ابن مغفل: عقبة بن صهبان، فقد أخرج الحاكم من طريق يزيد بن زريع، عن سعيد، عن قتادة، عن عقبة، عن عبد الله بن المغفل، قال:" نُهي– أو زجر–أن يبال في المغتسل"[128]. قلت: قول الصحابي: نُهينا، أو أُمرنا، له حكم الرفع عند جمهور أهل الصنعة وإن لم يصرحوا به، قال ابن الصلاح:" قول الصحابي: أُمرنا بكذا أو نهينا عن كذا، من نوع المرفوع والمسند عند أصحاب الحديث، وهو قول أكثر أهل العلم... "[129].

قلت– الباحث–: وبهذا يجمع بين قول من وقفه ومن رفعه، وكراهية البول في المغتسل جاءت عن عددٍ من الصحابة والتابعين، وبعد سبر حال هذا الراوي ومروياته تبين لي أن الأشعث: فوق الصدوق، وتوسط فيه ابن حجر، فقال: "صدوق"، وروى له البخاري تعليقاً، وأخرج له أصحاب السنن، وأجد أن ما وقفت عليه دراسة هذا الراوي جاءت متوافقه مع تعقب الذهبي على العقيلي، والله أعلم.

الثالث: حَرَمي بن عمارة بن أبي حفصة، أبو روحالعتكي، (الوفاة: 201 هـ):

قال العقيلي: "حدثنا الخضر بن داود، قال: حدثنا أحمد بن

محمد، قال: قال أبو عبد الله في حرمي بن عمارة كلاما معناه: أنه صدوقٌ، ولكن كانت فيه غفلة، فَذَكرت له عن علي بن المديني، عن حرمي بن عمارة، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس: من كذب... فأنكره، وقال: علي أيضا يُحدِثُ عنه حديثا آخر منكرا في الحوض عن حارثة بن وهب، فقلت: حديث مَعبد بن خالد؟ فقال: نعم، ترى هذا حقا؟ وتبسم كالمُتَعَجب، وأَنكَرَهُما أبو عبد الله، رحمه الله، من حديث شعبة، قال العقيلي: وهما مَعروفان من حديث الناس" [130].

تعقبه الذهبي في الميزان، فقال: " ذكره العقيلي فأساء"[131].

قلت – الباحث–:يرى الذهبي أن مجرد ذكره في كتب الضعفاء إساءة لهذا الراوي، وفيها إنقاص من رتبته الحديثية.

وقال في الكاشف: " ثقة " [132]، وقال في المغني: " هو في الجملة ثقة "[133]، قال ابن أبي حاتم: " قال ابن معين:" صدوق "[134]، وقال أبي:" صدوق"، وقال: سُئل أبي عن محل حرمي بن عمارة؟فقال:ليس هو في عداد يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وغندر، هو مع عبد الصمد بن عبد الوارث ووهب بن جرير وأمثالهما"[135]، وذكره ابن حبان في الثقات[136]، قلت: والظاهر أن الدارقطني يوثقه، فقد ذكره ضمن إسناد حديث، فقال:" رجاله كلهم ثقات"[137].

قلت: أمَّا حديث "من كذب عليَّ..."، الذي نقل العقيلي إنكار أحمد له من حديث حرمي بن عمارة، فقد تابعه أبو داود الطيالسي عن شعبة، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً، به.

وذكر ذلك الطبراني في الأوسط، فقال: " لم يروِ هذا الحديث عن شعبة إلّا حرمي بن عمارة، وأبو داود الطيالسي"[138].

وبمتابعة أبو داود الطيالسي لحرمي بن عمارة، أظهرت أن حرمي حفظ، فلا إنكار عليه في روايته هنا. والله أعلم.

ورواه حرميّ أيضًا، قال: ثنا شعبة، قال: أخبرني قتادة، وحماد بنُ أبي سليمان، وسليمان التيميّ: سمعوا أنس بنَ مالك فذكره[139].

وأمَّا إنكار أحمد ما رواه ابن المديني عن حرمي في حديث " الحوض"، وأنه ليس لشعبة رواية فيه، قلت: أخرج البخاري من طريق ابن المديني، قال:حدثنا حرمي، قال: حدثنا شعبة، عن معبد بن خالد: أنه سمع حارثة بن وهب، به[140].

وأخرجه مسلم من طريق محمد بن عرعرة، حدثنا حرمي، حدثنا شعبة، عن معبد بن خالد، أنه سمع حارثة بن وهب به[141]. قلت: أخرج الشيخان حديث الحوض من طريق شعبة إحتجاجاً، وهما من أهل النقد الأفذاذ، ولا يكون منهما إلّا ما ثبت عندهما صوابه، وأمّا تلك الزيادة في حديث المستورد، فقد أخرجها مسلم محتجاً بها، في حين علقها البخاري، بهذا ظهر أن ما نقله العقيلي من كلام أحمد فيما أنكره من حديث حرمي أن هذا الراوي قد ضبط روايته، ووافقه عليها أهل العلم صحيح، وفي مقدمتهم الشيخان، وأصحاب السنن سوى الترمذي، وأجد أن تعقب الذهبي صحيحاً، فلقد استقرأت حاله عند النقاد فهو ثقة، وحال مروياته فكانت مستقيمة. والله أعلم.

الرابع: حُسين بن ذَكوان المُعَلِّم، بَصريٌّ، (الوفاة: 145–150 هـ)

قال العقيلي في ترجمته: " ضعيف، مُضطرب الحديث". "حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثنا أبو بكر بن خلاد، قال: سمعتُ يحيى وذكر أحاديث حسين المعلم، فقال: فيه اضطرابٌ" [142].

وقال: " حدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثنا صالح، قال: حدثنا علي، قال: قلت ليحيى بن سعيد: إن يزيد بن هارون رَوى عن حسين المعلم، عن عَمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جَدّه؛ أن رجُلاً تزوج امرأةً على عمتها، فقال يحيى: كنا نعرف حسينا، يعني: المعلم بهذا الحديث المرسل" [143].

قال الذهبي في السير متعقباً العقيلي:" وقد ذكره العقيلي في كتاب"الضعفاء"بلا مستند، وَقَال: هو مضطرب الحديث، وَقَال أبو بكر بن خلاد: سمعت يحيى بن سَعِيد القطان وذكر حسين المعلم فقال: فيه اضطراب.قلت: الرجل ثقة، وقد احتج به صاحبا"الصحيحين"، وذكر له العقيلي حديثًا واحدًا تفرد بوصله، وغيره من الحفاظ أرسله، فكان ماذا؟ فليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبدا، فقد غلط شعبة، ومالك، وناهيك بهما ثقة ونبلا، وحسين المعلم ممن وثقه يحيى بن مَعِين، ومن تقدم مطلقا، وهو من كبار أئمة الحديث "[144]، وقال في الميزان:" ضعفه العقيلي بلا حجة، وذكر له حديثاً واحدا غيره يرسله، فكان ماذا!، فمن ذا الذي ما غلط في أحاديث، أشعبة؟ أمالك!"[145]، وقال فيمن تكلم فيه وهو موثق:" ثقة مشهور، ضعفه العقيلي بلا حجة"[146]، وفي المغني:"ثقة جليل، ضعفه العقيلي بلا حجة" [147]، وفي التاريخ:"أورده العقيلي بلا مستند"[148]، وفي التذكرة:" الحافظ، الحجة، أحد الثقات، كان كبير القدر، وافر العلم"[149].

قلت: شدد الذهبي النكير في كتبه على العقيلي بخصوص هذا الراوي؛ وذلك على ما لحق بحسين المعلم من هضم لمرتبته الحديثية، وأنه وصل حديثاً وغيره يرسله، ولا يلزم من كون الراوي ثقة امتناع الخطأ؛ ولهذا جاءت عبارات التوثيق عند الذهبي لهذا الراوي مقرونة بنفي وجود دليل وحجة لمن ضعفه.

قلت – الباحث–: قال ابن سعد: "ثقة"[150]، وقال ابن معين:"ثقة"، وقال ابن المديني وقد سأله أبو حاتم من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير؟، فقال:هشامالدستوائي، قلت: ثم من؟، قال: ثم الأوزاعي، وحسين المعلم "[151]، وقال العجلي: "بصري، ثقة"[152]، وقال البزار في السنن: "ثقة"[153]، وقال أبو

زرعة الرازي: "بصري، ليس به بأس"[154]، وقال النسائي:" ثقة"[155]، وقال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: حسين المعلم: ثقة"[156]، وقال الدارقطني: "من الثقات"[157]، وقال الحاكم النيسابوري: " ثقة مأمون "[158]، ونقل ابن حجر أقوال من وثقه، ونقل كلام العقيلي فيه، فقال: "وقال أبو جعفر العقيلي: "ضعيف، مضطرب الحديث، ثنا عبد الله بن أحمد، ثنا أبو بكر بن خلاد، سمعت يحيى بن سعيد هو القطان وذكر حسينا المعلم فقال: فيه اضطراب"[159].

قلت: نعم، تفرد الحسين المعلم برواية الحديث بالوصل، ورواية الإرسال هي المحفوظة، فخالف بذلك الحفاظ، وكان العقيلي مصيباً في ذلك، أمّا إنكار الذهبي على العقيلي فمرجعه لسببين معتبرين:

السبب الأول: أن معظم علماء عصر الرواية من أهل النقد على توثيق حسين المعلم باستثناء العقيلي وأبو العرب، فإذا ذَكَرتَ قول يحيى بن سعيد القطان وشدته في الرجال ذَكَرتَ مقابله أبا حاتم وشدته في الرجال كذلك وقد قال: ثقة، ومثل ابن معين، وابن المديني، وأبو زرعة، والنسائي، والدارقطني، يقولون: ثقة، فلا ينبغي أن يطرح قولهم دون النظر فيه مع إجلال ابن القطان ومقامه السامق في صنعته.

والسبب الثاني: أن يحيى بن سعيد القطان قال في حسين المعلم: فيه اضطراب، ولم يقل: مضطرب الحديث، ولا ريب أن بينهما فرق كبير، وفرق بين ما ينتاب الراوي من الإضطراب، وبين ما يكثر في مروياته، وأما العقيلي – رحمه الله – فقال: مضطرب الحديث، قلت: إن كان هذا الحكم من عند العقيلي فلعله نظر في كلام ابن معين في حسين المعلم عندما قال: " أما الحسين بن ذكوان فحدثني عنه يحيى بن سعيد وعبد الله بن المبارك، ولكن كان قدريًّا، وأما محمد بن ذكوان فليس به بأس، أي شيء كان عنده؟!..."[160]، قلت: لعله جمع بين كلام القطان وما قاله أحمد عن الحسين المعلم أنه ممن يقول بالقدر، ومعلوم شدة العقيلي في هذا الباب، إلّا أنه مع ذلك لا يَسلَم من الإعتراض؛ فإن النقاد لا يحكمون على الراوي إلا بعد معرفتهم بمروياته وسبرها، ومما لا شك فيه أن ابن معين وابن المديني وأبا حاتم والنسائي قد نظروا في مرويات حسين المعلم فقالوا فيه: " ثقة "، وأما العقيلي فقال: ضعيف.

قلت: كون هذا الراوي يضطرب في أحاديث وهو ثقة لا يكون ضعيفاً، وهذا الذي استنكره الذهبي وأنه ضُعِّف بلا حجة، وأنه لا يستحق هذا الحكم.

قلت: وبعد سبر حال هذا الراوي ومروياته تبين لي أن معظم النقاد على توثيقه، وعلى استقامة مروياته، وهو من رجال الستة، فأجد أن تعقب الذهبي صواب وسديد، والله تعالى أعلم.

الخامس: الضّحّاكُ بنُ مَخْلَد بن الضّحّاك بن مسلم بن الضّحّاك، أبو عاصم النبيل الشيبانيّ البَصْريُّ، (الوفاة:122–112):

قال العقيلي:"حدثنا عبد الله بن أحمد، قلت لابي: تحفظ عن سفيان عن عبد الله عن أبى بكر عن سعيد بن المسيب عن أبى سعيد الخدري، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ألا أدلكم على شئ يكفر الخطايا، ويزيد في الحسنات، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: إسباغ الوضوء على المكاره، فقال أبى:هذا باطل، ليس هذا من حديث عبد الله بن أبى بكر، إنما هذا حديث بن عقيل، وأنكره أبى أشد الانكار"[161]، وتعقبه الذهبي في الميزان فقال: " أبو عاصم النبيل، أحد الاثبات تناكر العقيلي، وذكره في كتابه، وساق له حديثاً خولف في سنده، هكذا زعم أبو العباس النباتي، وأنا فلم أجده في كتاب العقيلي"[162]، وقال في الكاشف:" الحافظ "[163]، وقال في التاريخ: " الحافظ"[164]، وقال في التذكرة:" الحافظ، شيخ الإسلام "[165]، وقال في السير: "الإمام الحافظ، شيخ المحدثين الأثبات "[166].

قلت: كان التعقب من الذهبي فيه شِدة وهذا ظاهر، ويظهرذلك بتوثيقه للضحاك بأعلى مراتب التوثيق، لكن هذا لا يمنع الخطأ على الراوي، وقد أخطأ من هو خير من الضحاك.

وقبل النظر في الإسناد الذي أنكره أحمد، نقف على حال هذا الراوي عند أئمة الصنعة الحديثية، وماذا قالوا فيه:

قال ابن سعد:"كان ثقة، فقيهاً"[167]، وقال ابن معين: "ثقة"[168]، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سمعتُ أبي، ذكر أبا عاصم، فقال: كان يتحرى الصدق"[169]، وقال: " سمعت أبي يقُول قلت لأبي عاصم يعني الضّحّاك بن مخلد ما لك لَا تشبه بِأَصحابك بن عونَ ذاك أنه كان يجلس إِلى هلَال صاحب الرَّأْي"[170]، قال البخاري:" وَسَمِعت أبا عاصم يقُول: ما اغتبت أحدا منذ علمت أن الغيبة تضر بأهلِهَا " [171]، قال العجلي: " بصري ثقة، وكان له فقهٌ كبير"[172]، قال ابن أبي حاتم: " ثنا عبد الرحمن قال سألت أبي عنه فقال: صدوق "، وقال: "سئل أبي عن أبي عاصم النبيل وروح بن عبادة فقال: أبوعاصم احب إلى من روح"[173].

قلت: وذكره ابن حبان في الثقات[174]، قال الخليلي: " ثقة، متفق عليه زهداً، وعلماً، وديانة، واتقاناً"[175]، قال ابن ماكولا: "كان ثقة "[176]، قال النووي: "اتفقوا على توثيقه وجلالته وحفظه"[177]، قال المزي: "وقال عمر بن شبة: حدّثنا أبو عاصم النبيل، والله ما رأيت مثله "[178]، قال ابن حجر: " ثقة، ثبت، من التاسعة"[179]. قلت: هو كما قال النووي: متفق على توثيقه، وجلالة حفظة.

أمّا ما أنكره أحمد على الضحاك روايته عن سفيان عن عبد

الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد، به، فقد أخرجه من أشترط إخراج الحديث الصحيح، أخرجه إبن خزيمة في صحيحه[180]، وقال:" وهذا الخبر لم يروه عن سفيان غير الضحاك بن مخلد، فإن كان أبو عاصم حفظ فهذا إسناد غريب، والمشهور في هذا المتن: عبد الله بن محمد بن عقيل عن سعيد، لا عبد الله بن أبي بكر"[181].

وأعلَّه ابن خزيمة بتفرُّد أبي عاصم؛ لمخالفته زهير بن محمد وهو إعلال غريب؛ فأبو عاصم ثقة ثبت، وزهير بن محمد . وهو أبو محمد الخراساني . لأهل العلم فيه كلام.

وأخرجه البزار في البحر الزخار، وقال عقب إيراده للحديث:" لا نعلم رواه عن الثوري إلا أبو عاصم النبيل، وأظن عبد الله بن أبي بكر هو عبد الله بن محمد بن عقيل"[182].

قلت: هذا النظر من البزار يدفعك إليه كلام أبي حاتم في العلل، حيث قال:" هذا وهم، إنما هو الثوري عن ابن عقيل، وليس لعبد الله بن أبي بكر معنى"[183].

قلت: وقد رواه عدد من الرواة عن سفيان عن ابن عقيل عن جابر بن عبد الله، به.

قال ابن أبي حاتم:" سألت أبي عن حديث رواه ابن عقيل عن ابن المسيب عن أبي سعيد، به، ومنهم من يقول ابن عقيل عن ابن المسيب عن جابر بن عبد الله، أيهما أشبه؟، فقال: هذا من تخاليط ابن عقيل، مرة يقول هكذا، ومرة يقول هكذا"[184].

قال ابن حجر: " إن كان محمد بن عقيل يكنى أبا بكر، فقد دلسه الثوري بلا شك، ثم وجدت أن أبا بكر البزار قد جزم بأن الثوري كنّى محمد بن عقيل: أبا بكر، ودلسه"[185]. قلت – الباحث–: فإن كان كما قال ابن حجر وقد سبقه البزار؛ فإن هذا الفعل من الثوري هو بسبب ما يحتقب بابن عقيل من الضعف من جهة حفظه وضبطه، ومما يقوي ما قاله البزار وابن حجر أنه لم يروِ هذا الحديث من أصحاب الثوري أحد من طبقة الضحاك لا من طريق ابن عقيل ولا من طريق عبد الله بن أبي بكر، وكذلك حديثهما هنا يرويانه عن شيخ واحد وهو سعيد بن المسيب.

قلت: الضحاك ثقة، ثبت، من رجال الستة، والراجح عندي في الحديث: أن سفيان الثوري دلس ابن عقيل فكنّاه أبا بكر، فوقع الوهم لمن روى عنه كأبي عاصم النبيل فظنه عبد الله بن أبي بكربن حزم، فالعهدة على سفيان الثوري، فهو مدلس والحديث يقيناً حديث ابن عقيل، ولو ثبت خطأ الضحاك فيه فلا يؤثر على منزلته الحديثية ليوضع في كتب الضعفاء، وأجد تعقب الذهبي سديداً، والله أعلم.

السادس: عبد العزيز بن مسلم القسمليأبو زيد المروزي، (ت: 167 هـ):

قال العقيلي: " في حديثه بعض الوهم "، ومن حديثه، ما حدثناه محمد بن إبراهيم بن جناد، قال: حدثنا حرمي بن عثمان، قال: حدثنا عبد العزيز بن مسلم، عن محمد بن عجلان، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما: خذوا جُنَّتَكُم، قلنا: يا رسول الله أمن عدو قد حضر؟ قال: لا جُنَّتَكُم من النار، قولوا سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، يأتين يوم القيامة مقدمات ومعقبات ومجنبات، وهن الباقيات الصالحات"[186].

قال الذهبي في " الميزان" متعقباً العقيلي:" بصري، ثقة، قال العقيلي: في حديثه بعض الوهم، قلت: هذه الكلمة صادقة الوقوع على مثل مالك وشعبة، ثم ساق العقيلي له حديثاً واحدا محفوظا قد خالفه فيه من هو دونه في الحفظ "[187]، وقال في الكاشف: " ثقة، عابد، من الأبدال "[188]، وقال في السير:" الإمام العابد الرباني، أحد الثقات"[189].

قلت: يشير العقيلي إلى أن عبد العزيز القسملي في روايته بعض الوهم، وذكر له مما يوخذ عليه رواية خالف فيها فأسندها، ثم ساق الرواية المحفوظة بالإرسال، ومضمون تعقب الذهبي أن عبد العزيز القسملي لا يستحق أن يُذكر في كتب الضعفاء؛ لأنه ثقة وإن خالف في حديث، ثم ذكر أن من خالفه هو دونه في الحفظ، فهو لا يرى المخالفة إبتداءً؛ لأن من خالفه أدنى درجة في الحفظ، ويرى تقديم رواية القسملي هنا، ولمعرفة حال هذا الراوي أذكر أقوال أهل العلم فيه:

قال ابن معين:" ثقة"[190]، وقال أحمد بن حنبل: " ليس به بأس"[191]، وقال العجلي:" بصري، ثقة"[192]، وقال النسائي: " ليس به بأس"[193]، وقال ابن أبي حاتم: " سألت ابي عن عبد العزيز بن مسلم فقال: صالح الحديث، ثقة"[194].

قلت – الباحث–: ذكره ابن حبان في الثقات"[195]، وذكره في ترجمة فروة بن نوفل الأشجعي، فقال: "... وعبد العزيز القسمليربما أوهم فأفحش"[196]، وقال في مشاهير علماء الأمصار:" كان رديء الحفظ "[197]، وقال الساجي: "صدوق، قذف بالقدر، والذي يضعفه القدر فقط"[198]، قلت: لم يتابعه أحدٌ من أئمة النقد على هذا القول، ولم أقف على أصله، ولم يذكره العقيلي، وقال المزي:"وقال يحيى بن إسحق: حدثنا عبد العزيز، وكان من الأبدال"[199]، قال ابن حجر في الإصابة:" قال ابن حِبَّان: قيل له صحبة..، ثم قال: وهم فيه عبد العزيز، وكان يخطىء كثيرا"[200]، وقال في التقريب:"ثقة، عابد ربما وهم، من السابعة"[201].

وأمّا ما ذكره العقيلي من المخالفة بالرفع، قلت: ثبت فيه قول

العقيلي، وكان له سلف في هذا، فقد أعلَّ روايته السابقة أبو حاتم الرازي، والبخاري، وهم في علم العلل قامات سامقة، لا يُرد قولهم إلّا بحجة واضحة، فقد قال البخاري في (تاريخه الكبير) بعد أن ذكر رواية عبد الجليل ثم رواية سعيد المقبري: "والأول أصح"[202]. وقال في (الأوسط): " ولا يصح فيه المقبري ولا أبو هريرة"[203].

وقال ابن أبي حاتم:"سألت أبي عن حديث يرويه عبد العزيز بن مسلم القسملي، عن محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال لأصحابه: خذوا جُنَّتَكم...فذكر الحديث، قال: قال أبي: كنا نرى أن هذا غريب، كان حدثنا به أبو عمر الحوضى، حتى حدثنا أحمد بن يونس، عن فضيل بن عياض، عن ابن عجلان، عن رجل من أهل الأسكندرية، عن النبي صلى الله عليه وسلم، فعلمت أنه قد أفسد على عبد العزيز بن مسلم وبين عورته، وحديث فضيل أشبه"[204].

قلت: ما قاله الذهبي أن من خالف القسملي هم دونه في الحفظ، قول يراجع فيه الذهبي، كيف وقد أعل كبار أئمة النقد الحديثي روايته !، وقد قال البخاري: " لا يصح...".

قلت: هذا الراوي أخرج له الشيخان، والنسائي، والترمذي، وبعد استقراء حال هذا الراوي ومروياته عند العلماء تبين أنه ثقة، يهم يسيراً، ومنها الذي ذكره العقيلي، ومع أنني رجحت قول العقيلي في الرواية التي أعلها، إلّا أن قول الذهبي لا يطرح؛ فإن القسملي ثقة مع ما ذكروا له من وهم يسير، وليس من شرط الثقة ألّا يخطىء، ومن كان مثل القسملي لا يذكر في كتب الضعفاء، لذا ومن خلال ما ذكرت من أقوال أهل العلم أجد أن تعقب الذهبي وجيه، والله أعلم. وفي نهاية دراسة هذا التعقب يكون قد انتهى المطلب الثاني من هذا البحث، والحمد لله رب العالمين.

نتائج البحث

بعد إمعان النظر في تعقبات الذهبي على العقيلي، واستقراء كلام أئمة النقد في الرواة، والاطلاع على رواياتهم، قلت: ضم هذا البحث " أحدعشر راوياً " مما تعقب فيه الإمام الذهبيُ الإمامَ العقيلي، حيث توصلت إلى النتائج الآتية:

1- إن التعقب يكشف أخطاء العلماء وأوهامهم، إذ لا يسلم من ذلك أحد، فهو صفة البشر وطبعهم، فالمتقدمون قد تقع منهم بعض الأخطاء والأوهام يكشف عنها من جاء بعدهم من العلماء.

2- إن المتعقِب قد يصيب وقد يخطىء في تعقبه؛ فلا يجوز التسرع في الأخذ في التعقبات قبل النظر فيها.

3- أحياناً تقوم التعقبات على اختلاف وجهات النظر بين العلماء، فالشخصية النقدية للعالم لها أثر في ذلك؛ لذا يجب مراعاة ذلك عند دراسة التعقبات.

4- رجحت قول الذهبي في ستة من تعقباته على العقيلي، وخالفته في خمسة منها، وكل ذلك بعد الدراسة والبحث والتمحيص وإمعان النظر في أقوال أهل الصنعة من النقاد، وعلماء الجرح والتعديل، فما كان من صواب فبتوفيق الله سبحانه، وما كان من خطأ فمن نفسي، والحمد لله رب العالمين.

الهوامش

(1) الذهبي، ميزان الإعتدال(ج2/ص325) ترجمة رقم (3941).
(2) الذهبي، ميزان الإعتدال(ج1/ص534) ترجمة رقم (2000).
(3) الذهبي، ميزان الإعتدال(ج1/ص473) ترجمة رقم (1784).
(4) الذهبي، ميزان الإعتدال(ج1/ص 172) ترجمة رقم (696).
(5) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج24/ص117- 118).
(6) ابن زير الربعي، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، (ج2/ص650- 651)
(7) السابق(ج3/347).
(8) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج24/ص117- 118).
(9) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج9/ ص101) ترجمة رقم (1306).
(10) السابق، (ج9/ ص101) ترجمة رقم (1306).
(11) السابق، (ج9/ ص101) ترجمة رقم (1306).
(12) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (ص: 650) مادة (عقب).
(13) ابن منظور، لسان العرب (ج4/ ص3030) مادة (عقب).
(14) الحتاوي، فاطمة، تعقبات الحافظ ابن حجر في فتح الباري على ابن عبد البر (ص29).
(15) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (ج1/451) باب(الجيم).
(16) ابن الأثير، جامع الأصول في أحاديث الرسول (ج1126).
(17) عبد العزيزبن العبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل ص23.
(18) ابن حجر، تهذيب التهذيب، (ج1 / ص95) ترجمة رقم (168).
(19) اللكنوي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل "إيقاظ رقم ط19"في لزوم التروي والنظر في قبول جرح الراوي:(ص264- 265).
(20) قلت: اعتمدت في هذا البحث على كتاب العقيلي، الضعفاء

الكبير، (تحقيق الدكتور:عبد المعطي قلعجي)، ط1، 1404 هـ، 1984م، دار الكتب العلمية – بيروت، (ج/116)، ترجمة رقم(1).

(21) الذهبي، الميزان، (ج/178)، ترجمة رقم(273).

(22) الذهبي، الكاشف، (ج/1228)، تجمة رقم(226).

(23) الذهبي، ديوان الضعفاء، (ص 32)، ترجمة رقم(286).

(24) النسائي، (ص15)، ترجمة رقم(23).

(25) ابن حبان، الثقات، (ج/451)، ترجمة رقم(1786).

(26) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، (ج/2126)، ترجمة رقم(236).

(27) الدارقطني، السنن، (ج/156)، حديث رقم (10).

(28) المزي، تهذيب الكمال، (ج/2259)،نرجمة رقم(324).

(29) ابن حجر، تهذيب التهذيب، (ج/1186)، ترجمة رقم(348).

(30) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص96)، ترجمة رقم(281).

(31) ابن حجر، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير (ج/1255)، حديث رقم(70)، كتاب الطهارة، باب: سنن الوضوء.

(32) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، (ج/1418).

(33) العقيلي، الضعفاء الكبير، (ج/214/2)، ترجمة رقم، (751).

(34) الذهبي، الميزان، (ج/306/2)، ترجمة رقم، (3847).

(35) الذهبي، المغني في الضعفاء، (ج/306/1)، ترجمة رقم، (2851).

(36) العجلي، الثقات، (ج/466/1)، ترجمة رقم، (755).

(37) الهاشمي، سعدي بن مهدي، أبو زرعة الرازي وجهوده في خدمة السنة، (ج/882/3)، ترجمة رقم، (301).

(38) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج/443/4)، ترجمة رقم، (1943).

(39) الدارقطني، سؤالات البرقاني، (ص37)، ترجمة رقم، (229).

(40) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، (ج/351/6)، ترجمة رقم(2479).

(41) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص353)، ترجمة رقم، (2879).

(42) انظر:ابن حجر، الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع (ص56)، حديث رقم(39)، "من كذب عليّ..."، قال ابن حجر: حديث غريب، تفرد به الصباح بن محارب بهذا الإسناد ". وانظر: الطبراني، المعجم الأوسط، (ج/237/4)، حديث رقم، (4074)، "النجوم أمان لأمتي..."، قال المحقق: لم يرو هذا الحديث عن محمد بن سوقه إلّا الصباح، تفرد به الحسين بن عيسى عنه".

(43) ابن ماجة، سنن ابن ماجهج/879/2)، حديث رقم، (2631)، كتاب الديات– باب دية الخطأ.

(44) العقيلي، الضعفاء الكبير، (ج/11/3)، ترجمة رقم(966).

(45) الذهبي، الميزان، (ج/2– ص635)، ترجمة رقم(5131).

(46) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق، (ص 343)، ترجمة رقم(221).

(47) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج/393/5)، ترجمة رقم(1128).

(48) السابق، (ج/394/5)، ترجمة رقم(1128).

(49) العقيلي، الضعفاء الكبير، (ج/11/3)، ترجمة رقم(966).

(50) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (ج/206/18)، ترجمة رقم (3475).

(51) ابن حبان، الثقات، (ج/113/7)، ترجمة رقم (9240).

(52) البرقاني، سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، (ص– 44)، ترجمة رقم(294).

(53) الذهبي، الميزان، (ج/2– ص635)، ترجمة رقم(5131).

(54) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص– 488)، ترجمة رقم(4124).

(55) ابن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (ج/129/2)، حديث رقم(6823)، مسند:عبد الله بن عمر.

(56) ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل (ج/50/14)، حديث رقم(8298)، مسند أبي هريرة.

(57) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، (ج/17/2)، حديث رقم(91).

(58) العقيلي، الضعفاء الكبير، (ج/202/3)، ترجمة رقم(1203).

(59) الذهبي، التاريخ، (ج/146/4)، ترجمة رقم (193).

(60) الذهبي، المغني في الضعفاء، (ج/425/2)، ترجمة رقم (4020).

(61) الذهبي، الميزان، (ج/33/3)، ترجمة رقم (5507).

(62) الذهبي، الديوان، (ص270)، ترجمة رقم (2861).

(63) البخاري، التاريخ الكبير، (ج6)، ترجمة رقم (2229).

(64) العجلي، الثقات، (ج/127/2)، ترجمة رقم (1209).

(65) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج/151/6)، ترجمة رقم (826).

(66) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج/151/6)، ترجمة رقم (826).

(67) ابن حبان، الثقات، (ج/195/7)، ترجمة رقم (9633).

(68) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص 383)، ترجمة رقم (4467).

(69) العقيلي، الضعفاء الكبير، (ج/324/3)، ترجمة رقم (1341).

(70) السابق، (ج/324/3)، ترجمة رقم (1341).

(71) الذهبي، الميزان، (ج/170/3)، ترجمة رقم (6005).

(72) الذهبي، الكاشف، (ج/52/2)، ترجمة رقم (3998).

(73) الذهبي، السير، (ج/138/6)، ترجمة رقم (48).

(74) الذهبي، التاريخ، (ج/709/3)، ترجمة رقم (206).

(75) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج/390/6)، ترجمة رقم (2157).

(76) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، (رواية ابنه عبدالله)، (ج/132/3)، ترجمة رقم (4568).

(77) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج/390/6)، ترجمة رقم (2157).

(78) ابن حبان، الثقات، (ج5/268)، ترجمة رقم (4777).
(79) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص 563)، ترجمة رقم (4833).
(80) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (ج21/210)، ترجمة رقم (4171).
(81) انظر: إبن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج2/498)، ترجمة رقم (2043).
(82) أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى (ج7/85)، حديث رقم (4018).
(83) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج9/170)، ترجمة رقم (605).
(84) العقيلي، الضعفاء الكبير، (ج1/132)، ترجمة رقم(164).
(85) الذهبي، الميزان، (ج1/172)، ترجمة رقم(969).
(86) الذهبي، تاريخ الإسلام، (ج14/45)، ترجمة رقم(18).
(87) الذهبي، الكاشف، (ج1/231)، ترجمة رقم(254).
(88) ابن سعد، الطبقات الكبرى، (ج9/295)، ترجمة رقم(4160).
(89) ابن معين، تاريخ ابن معين، (رواية الدوري)، (ص76)، ترجمة رقم(175).
(90) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج2/315)، ترجمة رقم(1187).
(91) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، (رواية ابنه عبد الله)، (ج1/514)، ترجمة رقم(1205).
(92) السابق، (ج1/515)، ترجمة رقم(1206).
(93) البخاري، التاريخ الكبير (ج1/460)، ترجمة رقم(1474).
(94) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج2/315)، ترجمة رقم(1187).
(95) ابن حبان، الثقات، (ج6/– ص969، ترجمة رقم (6768).
(96) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، (ص40)، ترجمة رقم (87).
(97) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، (ج2/44)، ترجمة رقم (361).
(98) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص97)، ترجمة رقم (307).
(99) ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (ج1/– الفصل التاسع)، (ص 389).
(100) ابن حجر، المطالب العالية بِزوائِد المسانيد الثّمانِية (ج1/397).
(101) الترمذي، سنن الترمذي (ج5/349)، حديث رقم (3408)، باب ما جاء في التسبيح.
(102) الترمذي، سنن الترمذي (ج5/477)، حديث رقم (3408)، باب ما جاء في التسبيح.
(103) ابن حنبل، مسند أحمد بن حنبل (ج2/– ص37)، حديث رقم (966).
(104) العقيلي، الضعفاء الكبير، (ج1/29)، ترجمة رقم (11).
(105) السابق، (ج1/ 30)، ترجمة رقم (11).
(106) الذهبي، الميزان، (ج1/266)، ترجمة رقم(999).
(107) الذهبي، الكاشف، (ج1/253)، ترجمة رقم(443).
(108) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق، (ص – 166).
(109) ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل، (ج2/274)، ترجمة رقم(984).
(110) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال(رواية ابنه عبد الله)، (ج2/484)، ترجمة رقم(3190).
(111) السابق، (ج2/524)، ترجمة رقم(3457).
(112) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج2/274)، ترجمة رقم(984).
(113) ابن حبان، الثقات، (ج6/62)، ترجمة رقم(6733).
(114) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، (ص36)، ترجمة رقم(71).
(115) الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني، (ص17)، ترجمة رقم(43).
(116) ابن حجر، تهذيب التهذيب، (ج1/355)، ترجمة رقم(648).
(117) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص113)، ترجمة رقم(527).
(118) الترمذي، علل الترمذي الكبير (ص29)، حديث رقم(12)، كتاب الطهارة – باب كراهية البول في المغتسل.
(119) الطبراني، المعجم الأوسط، (ج7/42)، حديث رقم(6793).
(120) البخاري، الضعفاء الصغير، (ص66)، (ترجمة رقم، (133).
(121) ابن حجر، فتح الباري، (ج8/588)، حديث رقم(4843)، قوله "باب هو الذي أنزل السكينة".
(122) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص395)، ترجمة رقم(4640).
(123) البخاري، صحيح البخاري، (ج4/140)، حديث رقم(4842)، كتاب التفسير، باب:" إذ يبايعونك تحت الشجرة".
(124) النسائي، المجتبى، (ج1/130)، حديث رقم(238).
(125) البيهقي، السنن الكبرى (ج1/294)، حديث رقم (913)، باب النهي عن البول في المغتسل.
(126) انظر:ابن التركماني، الجوهر النقي على سنن البيهقي (ج1/190– 192). وأنظر:ابن عبد الهادي، تنقيح التتحقيق في أحاديث التعليق (ج1/217).
(127) ابن حجر، فتح الباري، (ج1/ 359)، الفصل التاسع.
(128) الحاكم، المستدرك على الصحيحين (ج1/283)، حديث رقم(666)." من مس فرجه فليتوضأ".
(129) ابن الصلاح، علوم الحديث، (ص49).
(130) العقيلي، الضعفاء الكبير، (ج1/270)، ترجمة رقم، (334).
(131) الذهبي، الميزان، (ج1/473)، ترجمة رقم، (1784).
(132) الذهبي، الكاشف، (ج1/318)، ترجمة رقم(980).
(133) الذهبي، المغني، (ج1/154)، ترجمة رقم، (1352).
(134) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج3/308)، ترجمة رقم، (1368).
(135) السابق، (ج3/307)، ترجمة رقم، (1368).
(136) ابن حبان، الثقات، (ج8/216)، ترجمة رقم، (13072).

(137) الدارقطني، السنن، (ج1/335)، حديث رقم، (691)، باب التيمم.
(138) الطبراني، المعجم الأوسط، (ج2/263)، حديث رقم، (1930).
(139) ابن حنبل، مسند أحمد، (ج3/ص278)، حديث رقم(13993)، مسند أنس بن مالك.
(140) البخاري، صحيح البخاري، (ج8/121)، حديث رقم، (6591)، كتاب الجمعة، باب: في الحوض.
(141) مسلم، صحيح مسلم، (ج7/68)، حديث رقم، (6123)، كتاب الفضائل، باب: إثبات حوض النبي.
(142) العقيلي، الضعفاء الكبير، (ج1/250)، ترجمة رقم، (299).
(143) العقيلي، الضعفاء الكبير، (ج1/250)، ترجمة رقم، (299).
(144) الذهبي، السير، (ج6/346)، ترجمة رقم، (147).
(145) الذهبي، الميزان، (ج1/5359، ترجمة رقم، (2000).
(146) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق، (ص171)، ترجمة رقم، (88).
(147) الذهبي، المغني، (ج1/171)، ترجمة رقم، (1523).
(148) الذهبي، التاريخ، (ج3/846)، ترجمة رقم، (95).
(149) الذهبي، التذكرة، (طبقات الحفاظ)، (ج1/131)، ترجمة رقم، (170– 17).
(150) ابن حجر، تهذيب التهذيب، (ج2/383)، ترجمة رقم، (599).
(151) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج3/52)، ترجمة رقم، (233).
(152) العجلي، الثقات، (ص122)، ترجمة رقم، (296).
(153) مغلطاي، التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال (ص143)، ترجمة رقم، (69).
أنظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، (ج2/338)، ترجمة رقم(599).
(154) أبو زرعة الرازي، الضعفاء لأبي زرعة الرازي، (ج3/858)، ترجمة رقم، (129).
(155) الباجي الأندلسي، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، (ج2/494)، ترجمة رقم، (240).
(156) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج3/52)، ترجمة رقم، (233).
(157) ابن حجر، تهذيب التهذيب، (ج2/338)، ترجمة رقم(599).
(158) الحاكم النيسابوري، سؤالات مسعود بن علي السجزي (ص210)، ترجمة رقم، (269).
(159) ابن حجر، تهذيب التهذيب، (ج2/338)، ترجمة رقم(599).
(160) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين (ص428)، ترجمة رقم، (645).
(161) العقيلي، الضعفاء الكبير، (ج2/222)، ترجمة رقم، (4164).
(162) الذهبي، الميزان، (ج2/325)، ترجمة رقم، (3941).
(163) الذهبي، الكاشف، (ج1/509)، ترجمة رقم، (2235).
(164) الذهبي، التاريخ، (ج5/312)، ترجمة رقم، (184).
(165) الذهبي، تذكرة الحفاظ (طبقات الحفاظ)، (ج1/268)، ترجمة رقم، (360).
(166) الذهبي، السير، (ج8/172)، ترجمة رقم، (1491).
(167) ابن سعد، الطبقات الكبرى، (ج9/296) ترجمة رقم، (4164).
(168) ابن معين، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، (ص136)، ترجمة رقم، (444).
(169) إبن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، (رواية عبد الله)، (ج2/178)، ترجمة رقم، (1927).
(170) السابق، (ج1/444)، ترجمة رقم، (995).
(171) البخاري، التاريخ الكبير، (ج4/336)، ترجمة رقم، (3038).
(172) العجلي، الثقات، (ج1/472)، ترجمة رقم، (774).
(173) إبن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج4/463)، ترجمة رقم، (2042).
(174) إبن حبان، الثقات، (ج6/483)، ترجمة رقم، (8688).
(175) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، (ج2/569).
(176) إبن ماكولا، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (ج7/254)، باب: نبتل ونبيل.
(177) النووي، تهذيب الأسماء واللغات، (ج2/250)، ترجمة رقم، (815)، حرف العين.
(178) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (ج13/286)، ترجمة رقم، (2927).
(179) إبن حجر، تقريب التهذيب، (ص280)، ترجمة رقم، (2927).
(180) ابن خُزَيمة، صحيح ابن خُزَيمة (ج1/ ص127)، حديث رقم، (177)و(ص217)، حديث رقم، (357).
(181) إبن حجر، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة (ج5/225)، حديث رقم، (5267).
(182) البزار، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار (ج1/259)، حديث رقم، (532).
(183) إبن أبي حاتم، العلل لابن أبي حاتم، (ج1/478)، حديث رقم(54).
(184) السابق، (ج2/275)، حديث رقم (368).
(185) إبن حجر، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، (ج5/225)، حديث رقم، (5267).
(186) العقيلي، الضعفاء الكبير، (ج3/17)، ترجمة رقم(973).
(187) الذهبي، الميزان، (ج2/635)، ترجمة رقم(5130).
(188) الذهبي، الكاشف، (ج1/658)، ترجمة رقم(3407).
(189) الذهبي، السير، (ج7/240)، ترجمة رقم(1200).
(190) إبن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج5/394)، ترجمة رقم(1831).
(191) إبن حنبل، سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل، (ص340)، ترجمة رقم (506).

(192) العجلي، الثقات، (ج98/2)، تلرجمة رقم(1116).
(193) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، (ج276/8)، ترجمة رقم(3297).
(194) إبن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج394/5)، ترجمة رقم(1831).
(195) إبن حبان، الثقات، (ج116/7)، ترجمة رقم(9254).
(196) السابق، (ج331/3)، ترجمة رقم(1080).
(197) إبن حبان، مشاهير علماء الأمصار، (ص 249)، ترجمة رقم(1248).
(198) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج276/8)، ترجمة رقم(3297).
(199) المزي، تهذيب الكمال، (ج204/18)، ترجمة رقم(3473).
(200) إبن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (ج280/5)، ترجمة رقم(6996).
(201) إبن حجر، تقريب التهذيب، (ص359)، ترجمة رقم(4122).
(202) البخاري، التاريخ الكبير، (ج122/6)، ترجمة رقم (1907).
(203) البخاري، التاريخ الأوسط، (ج42/2)، ترجمة رقم(1720).
(204) ابن أبي حاتم، العلل لابن أبي حاتم (ج45/5)، حديث رقم (1793).

المصادر والمراجع

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي (327هـ) العلل، ط/1 (تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف سعد بن الحميد، وخالد الجريسي)، 1427هـ- 2006هـ.

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات بن محمد الجزري(ت:606 هـ)، جامع الأصول في أحاديث الرسول، ط1، (تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط)، مكتبة الحلواني –دار الفكر، بيروت.

الأزهري، محمد بن أحمد الهروي (270هـ)، تهذيب اللغة، ط/1 (تحقيق: محمد عوض مرعب)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م.

الألباني، محمد ناصر الدين الألباني، (ت:1999م)، السلسلة الصحيحة، مكتبة المعارف – الرياض.

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، (ت:264) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، ط/1، (المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر)، دار طوق النجاة، 1422هـ.

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: 256هـ)، التاريخ الكبير، (طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.

البرقاني، أحمد بن محمد أبو بكر المعروف بالبرقاني (ت: 425هـ)، سؤالاتالبرقانيللدارقطني رواية الكرجي عنه، ط1، (تحقيق: عبد الرحيم القشقري)، كتب خانه جميلي – لاهور، 1404هـ.

البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق المعروف بالبزار (ت: 292هـ)، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، ط1، (ت: محفوظ الرحمن زين الله، وصبري عبد الخالق)، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة.

البيهقي، أبو الحسين، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى (458 هـ) الخلافيات ط/1، (تحقيق:الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان) دار الصميعي – الرياض.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة، الترمذي، أبو عيسى (ت: 279هـ)، سنن الترمذي، ط2، (تحقيق: أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي) مكتبة مصطفى الحلبي– مصر، 1395 هـ– 1975م.

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري (المتوفى: 405هـ)، المستدرك على الصحيحين، ط1، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي)، دار الحرمين، 1417هـ – 1997 م.

ابن حبان، أبوحاتم، محمد بن حبان بن أحمد البستي (354هـ)، الثقات، ط/1، نشر: دائرة المعارف العثمانية . حيدر أباد، الهند، 1393هـ – 1972م.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (852هـ)، تقريب التهذيب ومعه التحرير بشار عواد والشيخ شعيب الأرناؤوط، ط/1، (بعناية: سعد بن نجدت عمر)، مؤسسة الرسالة ناشرون . دمشق، 1432هـ . 2011م.

ابن حجر، أبوالفضل، أحمد بن علي (852هـ)، لسان الميزان، ط/1، (تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبوغدة)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 2002 م.

ابن حجر، أبوالفضل، أحمد بن علي العسقلاني (852هـ)، تهذيب التهذيب، ط1، دائرة المعارف النظامية . الهند، 1326هـ.

ابن حنبل، أحمد بن حنبل (ت:241)، العلل ومعرفة الرجال، برواية المروذي ط/1، (تحقيق: وصي الله بن محمد بن عباس)، الدار السلفية، بومباى – الهند، 1408 هـ – 1988 م.

ابن خُزَيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن بكر السلمي النيسابوري (ت: 311هـ)، صحيح ابن خُزَيمة، ط3، (حَقّقه وخرّج أحاديثه وقدَّم له: محمد مصطفى الأعظمي)، المكتب الإسلامي1424هـ.

الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد (446هـ)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ط/1، تحقيق (محمد سعيد عمر) مكتبة الرشد . الرياض، 1409هـ.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ)، سنن الدارقطني، ط/1، (تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني)، دار المعرفة – بيروت.

أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي، سنن ابي داود، ط/1،

(تحقيق: محمد محيي الدين)، دار الفكر.
الذهبي، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان (748هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط/1، (تحقيق محمد عرقسوسي وآخرون)، دار الرسالة العالمية – دمشق وبيروت، 1430 هـ . 2009م.
الذهبي، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان (748هـ)، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، ط/1، (تحقيق:محمد الموصلي)، دار البشائر–الزرقاء، 1412 هـ–1992م.
الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، تذكرة الحفاظ، ط/1، 1419هـ- 1998م، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، (ج/1-ص47)، ترجمة رقم(42-19).
الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، المغني في الضعفاء، (تحقيق:نور الدين العتر)، (ج/2، ص385)، ترجمة رقم(3617).
الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، سير أعلام النبلاء، ط/3، 1405هـ / 1985 م، (تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط)، مؤسسة الرسالة.
الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، ط/1، 2003 م، (تحقيق: بشار عوّاد معروف)، دار الغرب الإسلامي.
ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع، البغدادي المعروف بابن سعد (ت: 230هـ)، الطبقات الكبرى، ط/1، (تحقيق: محمد عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية – بيروت، 1410هـ-1990 م.
ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي (ت: 385هـ)، تاريخ أسماء الثقات، ط/ 1، (تحقيق: صبحي السامرائي)، الدار السلفية – الكويت، 1404 – 1984.
ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشهرزوري (643هـ)، معرفة أنواع الحديث، المشهور بمقدمة ابن الصلاح، ط/3، (تحقيق: نور الدين العتر)، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ..
الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ)، المعجم الأوسط، ط/1، (تحقيق: طارق بن عوض الله، عبد المحسن الحسيني)، دار الحرمين – القاهرة.
عبد العزيز بن العبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل، ط4، مكتبة العبيكان، الرياض.1434 هـ.
ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت: 365هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، ط/1، (تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض)، الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ-1997م.
العقيلي، أبوجعفر، محمد بن عمروبن موسى (333هـ)، الضعفاء الكبير، ط/1، دار ابن حزم، بيروت، 1429هـ-2008م.
فارس بن زكريا (395هـ)، معجم مقاييس اللغة، ط/1، (تحقيق: د. محمد عوض مرعب، فاطمة محمد أصلان)، دار إحياء التراث العربي . بيروت، 1422هـ – 2001م.
الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو (170 هـ) العين، ط/1، (تحقيق: مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي) دار مكتبة الهلال . بيروت، بدون تاريخ.
اللكنوي، محمد عبد الحي بن محمد اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (ت: 1304هـ)، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ط/3، (المحقق:عبد الفتاح أبو غدة)، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، 1407هـ.
ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: 273هـ)، سنن ابن ماجه، ط1، (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحياء الكتب العربية
إينماكولا، سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (المتوفى: 475هـ)، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، ط1، 1411هـ، دار الكتب العلمية –بيروت.
المزي، يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف (742هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط/1 (تحقيق: بشار عواد)، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ – 1980 م).
ابن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر المديني، البصري، أبو الحسن (ت: 234هـ)، العلل، ط/2، (المحقق: محمد مصطفى الأعظمي)، المكتب الإسلامي – بيروت، 1980م،
مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج ا (ت:261 هـ)، صحيح مسلم، ط2، (مجموعة من المحقيقين)، دار الجيل –بيروت.
ابن معين، أبو زكريا، يحيى بن معين بن عون البغدادي (233هـ)، تاريخ ابن معين برواية الدوري، ط/1، (تحقيق: أحمد محمد نور سيف)، مكتبة الدار . المدينة المنورة، 1399هـ – 1979م.
مغلطاي، علاء الدين بن قليج بن عبدالله الحنفي (762هـ)، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط/1 (تحقيق: عادل محمد - أسامة إبراهيم)، دار الفاروق الحديثة، 1422هـ . 2001م.
ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الشافعي المصري (ت: 804هـ)، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ط1، 1425هـ، (المحقق: مصطفى أبو الغيط)، دار الهجرة – الرياض.
ابن منظور، محمد بن علي الأنصاري (ت 711هـ)، لسان العرب، ط/3، بيروت، 1414 هـ.
النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، (ت: 303هـ)، تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم، ط/1، (تحقيق: محمود زايد)، دار الوعي، حلب.
النووي، أبو زكريا محي الدين بن شرف النووي (ت:676 هـ)، تهذيب الأسماء واللغات، ط1، (عنيت بنشره وتصحيحه كشركة العلماء

بمساعدة إدارة الطباعة المنبرية)، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان.

أبو يعلى الموصلي، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: 307هـ)، مسند أبي يعلى، ط1، 1404 – 1984، (المحقق: حسين سليم أسد)، دار المأمون للتراث – دمشق.

الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: 807هـ)، كشف الأستار عن زوائد البزار، (تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي)، ط/1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979 م.

الرسائل الجامعية:

الحتاوي، فاطمة، تعقبات الحافظ ابن حجر في فتح الباري على ابن عبد البر، رسالة ماجستير نوقشت في الجامعة الأردنية سنة: 1429هـ – 2008م.

The Reviews of Aldhahabi for Al-Oqaili's Book Al- ddu'afa' Alkabir

Mohammad Albalawi*

ABSTRACT

This study explored one of the most important subjects of Prophetic narrations (Holly Hadeeth) sciences which related to invalidating and validating narrators (Al-jareh and Al-ta'adeel). The focus of the studyis the review of Imam Al -Dhahabi for Imam Al-Oqaili's book "Al- ddu'afa' Alkabir" in which Al-oqaili mentions the weak narrators who are dominated by illusion and faults, who have weakness in their narrations, and those of alleged narrations. So Imam Aldahabi follows him in some of these procedures, which, he thought, don't have to be mentioned in his book Alddu'afa'. So The researcher studied these reviews and indicated what seemed stronger and more acceptable to him; and which were approved by both Al –Imam Oqail or Al-Imam Al-Dhahabi.

Keywords: Al-Oqaili, Al –Dhahabi, Al-du'afa'a, Al-jareh, Reviews.

* Faculty of Sharia, The University of Jordan. Received on 3/7/2016 and Accepted for Publication on 8/10/2016.